الأمم المتحدة

A/60/PV.20

الجمعية العامة

الدورة الستون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٠**
الخميس ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة الأونرابل دنزيل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والأمن القومي في سانت كيتس ونيفس.

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالانكليزية): إن حكومتي تؤيد تقرير الأمين العام الذي يؤكد على أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر أساسية لرفاه أي دولة عصرية. وحكومة سانت كيتس ونيفس تشدد على أن هناك صلة وثيقة بين خفض مستوى الفقر والنهوض بحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والأمن والحكم الرشيد.

وللأسف، كان ثمة اتجاه لفصل تلك العناصر لحساب ما يسميه البعض بالحتميات السياسية. وبوسعي القول إن السياسة لا توجد ولا يمكن أن توجد في فراغ. والسياسة تتعلق بالناس، ولذلك، فإن السياسات الوطنية أو الإقليمية بل وحتى السياسات التنظيمية الدولية لا بد أن تكون متعلقة بالناس. وهناك أدلة مؤكدة على ذلك.

فالأفق السياسي يكشف أن ثمة دلائل واضحة على الارتباط بين ظاهرة القضاء على الفقر وبين الأمن والتنمية الاقتصادية والحكم الرشيد. وأصبحت مهمة الحكم شاقة بشكل متزايد في مواجهة البطالة المستفحلة، وتزايد الفقر، وتصاعد أسعار النفط، وارتفاع تكاليف المعيشة. ونتيجة لذلك، شهدنا فوضى اجتماعية واضطرابات أهلية. وما زالت ثمار العولمة لا تنبت بين فقراء العالم، الذين صاروا أكثر تهميشا ويلومون حكوماتهم، التي رغم أنها تبذل قصارى جهدها، غالبا ما يُدفع بها إلى هوامش المناقشات السياسية والأنشطة الاقتصادية.

وأصبح بعض المواطنين أكثر صراحةً وجهراً في ارتيابهم من سياسات الحكومات التي تخفق في تحقيق وعود الديمقراطية والعولمة، وتخفق في الحد من الفقر والبطالة، وتخفق في تحسين مستويات معيشتهم. ولقد أخذ الصدع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-51863 (A)
0551863

الاقتصادي والسياسي بين الدول الغنية والفقيرة يزداد اتساعا بصورة منتظمة بينما يبقى عدم الثقة سمة العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وكما هو متوقع، فإن البلدان الصغيرة -- رغم مواردها المحدودة والآخذة في الانكماش -- يُنتظر منها أن تشارك بالمثل في مكافحة الآفات الاجتماعية التي نواجهها. ولكن ذلك يحد كثيرا من قدرتنا على ضخ الاستثمارات الجديدة والضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي ذلك الإطار نحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم الكبير لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحثها أيضا على أن تشاركنا، وأن تدرك ضعفنا أمام الكوارث الطبيعية والعوامل الاقتصادية الخارجية الأخرى، وتدرك الحاجة إلى المعاملة التفضيلية والمميزة في التجارة والوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو. ونحث البلدان المتقدمة النمو على تنفيذ سياسات لا تقوض جهودنا أو لا تبدد المكاسب التي حققناها نحن في البلدان الصغيرة النامية. وندعو إلى الإنصاف والاستعداد للعيش وترك الآخرين يعيشون.

ورغم الصعوبات الجمة، إلا أن حكومة سانت كيتس ونيفس مستعدة للقيام بدورها. وتنطلق جهودنا وسياساتنا من الأهمية الجوهرية لتعزيز حقوق الطفل. ونعتقد أن تعزيز حقوق الطفل يكمن فيه جوهر الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الإنسان. ولدينا أيضا اعتقاد راسخ بأنه من خلال ضمان حصول كل طفل في سانت كيتس ونيفس على التعليم الابتدائي والثانوي ومياه الشرب والرعاية الصحية، نكون ننشئ أشخاصا بالغين أكثر صحة وأفضل استعدادا وإنتاجية، ويعزز حقوقهم ويكرسها التوجه السياسي والبرنامج الإنمائي لبلدنا الأبي.

وهناك اتفاق عام على أن الحق في التنمية هو أيضا حق أساسي تتحمل الحكومات الوطنية مسؤولية رئيسية عن كفالته. ولقد كانت حكومة سانت كيتس ونيفس وشعبها يفهمان ذلك الحق الأساسي فهما أكيدا حتى قبل أن يضع مجتمع الأمم الأهداف الإنمائية للألفية ويعتمدها بوقت طويل. وكنقطة مرجعية وردت في تقرير التنمية البشرية لهذا العام الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان ترتيب سانت كيتس ونيفس ٤٩ من ١٧٧ بلدا في مؤشر التنمية البشرية – وهو ثاني أعلى ترتيب في منطقة البحر الكاريبي، وفي الحقيقة من بين أعلى الرتب في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويظهر التقرير واقع سانت كيتس ونيفس، حيث يبلغ معدل محو الأمية بين البالغين ٩٧,٨ في المائة، ومعدل العمر المتوقع ٧٠ عاما – وهو ما يجب زيادته – ومعدل إجمالي للتسجيل في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي يبلغ ٨٩ في المائة. ويؤكد التقرير التزامنا بالمساواة بين الجنسين، بدءاً بالتكافؤ الحالي في مستويات التسجيل المدرسي بين الفتيات والفتيان في المستويين الابتدائي والثانوي معاً. ويؤكد التقرير أيضا أن ٩٨ في المائة من السكان لديهم مياه نظيفة وصرف صحي. وفي مجال الصحة، يشير التقرير إلى معدل ٩٩ في المائة من الرضع المحصنين ضد السل والحصبة في سانت كيتس ونيفس.

إن الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي أقامتها الجماعة الكاريبية، ثبت أنها وسيلة مفيدة وعملية للعمل المشترك وتحقيق النتائج الجماعية. ونحن نتبع ذلك النموذج بالتحديد في مكافحتنا لوباء الفيروس والإيدز في سانت كيتس ونيفس. ولقد تميزت هذه الشراكة وتم تحديدها بوصفها نموذجاً لأفضل الممارسات. ولذلك نحن الآن ننتهج سياسات ترمي إلى تحقيق حصول الجميع على العلاج والرعاية وإلى إنهاء التمييز ضد المصابين بالوباء ووصمهم بالعار، بينما نواصل في الوقت ذاته مبادراتنا للتوعية العامة إزاء منع انتشار الفيروس.

إن نصيب الفرد من الدخل الذي يتجاوز ٧ ٠٠٠ دولار يضعنا في مصاف البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع. ونشكر الأمم المتحدة على تقديرها لجهودنا، التي انبثقت عن سياسات صيغت لضمان تنمية الفرد رغم العقبات التي نواجهها بوصفنا اقتصادا صغيرا. وهي تعكس أيضا التزام حكومتي بكفالة حماية حقوق أطفالنا ودورهم في مستقبل بلدنا.

ولكن ذلك مجرد أحد وجهي العملة. فالمنجزات التي أشرت إليها تتحقق بتكلفة هائلة – وهي تكلفة تمثل عبئا ضخما – على شعبنا. ولقد كان العقد الماضي شديد الصعوبة على سانت كيتس ونيفس. فمازالت دولتنا الجزرية الصغيرة ضعيفة بشكل خاص أمام الكوارث الطبيعية، والتقلبات الاقتصادية الخارجية، والسياسات المنحازة ضد الاقتصادات الصغيرة مثل اقتصادنا. وتعرّض بلدنا لأعاصير وانهيارات أرضية وفيضانات متتالية، كلفتنا أكثر من نصف بليون دولار. وأُجبرنا على توجيه المزيد والمزيد من مواردنا الشحيحة نحو الإنعاش وسحبها من مجال التنمية.

إن التجربة في شتى أنحاء منطقة البحر الكاريبي متشابهة جدا. ففي تموز/يوليه من هذا العام عانت شقيقتنا في الجماعة الكاريبية دولة غرينادا من دمار شديد، نتج عن إعصار إيميلي، وذلك في أعقاب الدمار الذي أحدثه العام الماضي إعصار ايفان. وكانت ملديف، وهي دولة أخرى جزرية صغيرة شقيقة، قد وجهت نداءات من أجل تأجيل العملية التي بدأت لتخريجها من قائمة أقل البلدان نموا، وذلك بسبب السونامي. ونحن نؤيد هذا الطلب المحدد من ملديف.

وبالإضافة إلى تكلفة الإنعاش وارتفاع الأسعار وتكلفة الواردات الغذائية، فإن سانت كيتس ونيفس، باعتبارها مقصدا سياحيا ناشئا، واجهت ارتفاعا باهظا في تكلفة تنفيذ التدابير الأمنية التكميلية منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومما زاد تلك الحالة الخطيرة تعقيدا أن أصدرت منظمة التجارة العالمية مؤخرا الأحكام المتعلقة بالامتيازات التجارية فوجهت أكبر ضربة إلى الاقتصادات الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي وهي بذلك تهدد بتقويض قاعدتها الاقتصادية.

وبالنسبة إلى بلدي، بعد قرون من إنتاج السكر وبيعه للسوق الأوروبية – وهو ما كان حجر الزاوية الداعم لاقتصادنا واستقرارنا الاجتماعي – اضطُررنا إلى تصفية تلك الصناعة التي استسلمت أخيرا للخسائر المستمرة والديون المتزايدة. ولم تعد سانت كيتس ونيفس قادرة على المنافسة المربحة في سوق عالمية تتسم بأسعار سكر منخفضة انخفاضاً مدبراً ومن خلال الممارسات التجارية الظالمة في بعض البلدان. وأسفر ذلك عن عواقب وخيمة على صعيد البطالة، والفوضى الاجتماعية، والضيق النفسي، والخسارة الفادحة لعائدات من النقد الأجنبي مطلوبة بإلحاح.

وحاولنا أن نستعد لمثل ذلك الاحتمال، من خلال عملية للتنويع الاقتصادي، ولكن دعم المجتمع الدولي لم يكن ميسورا. وأصبحت كلفة الاقتراض، وإزالة التمويل عن طريق المنح من قوائم المؤسسات المالية الدولية، والتكاليف السنوية للانتعاش من الأعاصير المدمرة أمرا شاقا بصورة متزايدة. وظلت بعض البلدان المتقدمة النمو تعارض المبادرات المبتكرة للسياسات القانونية وتقوم بتقويضها، وخاصة في قطاع الخدمات المالية الدولية.

وفي محاولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، اتبعت حكومتي أيضا سياسات لتنشيط وتيسير النمو الذي يقوده القطاع الخاص عن طريق توجيه الاستثمار إلى البنية التحتية المادية وتنمية الموارد البشرية. ولكننا بحاجة إلى دعم سياسي واقتصادي دولي.

وشدد الأمين العام على أن التهديدات للسلام والأمن تمثل أمورا مختلفة للبلدان المختلفة. وإذا أردنا تعزيز الأمن الجماعي، يجب أن يكون هناك تقدير وحساسية لهذا التنوع بين البلدان. وبالطريقة نفسها، نحن مطالبون بتقديم المعونة في مكافحة الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والآفات الأخرى التي تهدد السلام والأمن في أكثر البلدان تقدما. وبالتالي ليس من غير المعقول توقع المعاملة بالمثل في دعم التصدي للمشاكل العصية تقريبا التي تجابه الدول الصغيرة. وبغية التصدي لهذه التهديدات العاجلة، نناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم وأن يسهم في التنفيذ الكامل والحسن التوقيت والفعال لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي نعتبرها آلية هامة جدا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وشجّع حكومتي اقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء مجلس لحقوق الإنسان. كما أننا نؤيد إجراء تغيير فعال في الأمم المتحدة، الأمر الذي يعني أيضا أنه لا بد من تطور مجلس الأمن لكي يعبر عن الحقائق العالمية الحالية. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أقوى في التنمية، ويجب إيلاء اهتمام أكبر في إطار هذه المنظمة لشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي وسع الدول الصغيرة أن تقدم نماذج لأفضل الممارسات وأفكارا مبتكرة يمكن أن تستفيد منها المناقشة الدولية بشأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

ونحن نشجع إبداء المزيد من الشفافية في مداولات الأجهزة الأساسية للمنظمة وإتاحة المزيد من الفرص لتمثيل الدول الصغيرة في عمليات اتخاذ القرار في هذه الأجهزة.

ما زال شعب تايوان مستبعدا من أخوة الدول، التي أنشئت لتمثيل آمال جميع الشعوب وتطلعاتها. وتكرر حكومتي مناشدتها للتشاور مع شعب جمهورية الصين/تايوان وتمثيله بفعالية ودعوته إلى المشاركة في المناقشات الخطيرة الشأن المتعلقة بالسلام العالمي والأمن البشري والتنمية وحقوق الإنسان. وأعتقد أننا سنكون قد فشلنا في تعزيز حقوق الإنسان بشكل فعال إذا ما أُقصيت، من خلال الاستبعاد السياسي، أجيال من البشر إلى هوامش تلك المسائل الهامة والمنتديات التي تيسر مناقشتها.

وما زلت متفائلا بشكل حذر حيال المستقبل. فمن ناحية، أعادت الحكومات تكريس أنفسها للكفاح من أجل بناء عالم خال من الحاجة والخوف ومع حرية العيش بكرامة. وإضافة إلى ذلك، فإننا نستعد لإصلاح الأمم المتحدة على أمل أن تتمكن من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في هذا العالم الذي يتغير على الدوام.

ولكن مغزى مؤتمر القمة الذي عقد الأسبوع الماضي يوحي بوجود احتمال قوي بأن بعض البلدان المتقدمة النمو ربما تنكث بالرغم من ذلك بتلك الالتزامات، الأمر الذي يمكن أن يبدد جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر المدقع، وإيجاد الوظائف، وتعزيز الأمن البشري وتضييق الفجوة الإنمائية بين أغنى البلدان وأفقرها.

وما زالت لدينا فرصة لإقامة شراكة عالمية قوية لتحويل الالتزامات إلى عمل ولضمان مستقبل لأطفالنا، مستقبل خال من الافتقار إلى الاحتياجات الأساسية وخال من الخوف من العنف وبه ضمانات لحماية الحق في الحياة الكريمة. وعندئذ فقط يمكننا أن نبني ونوطد قاعدة الديمقراطية، وأن نعزز الأمن الجماعي وأن نبدأ عملية تصبح فيها العولمة وسيلة للتغيير بين جميع شعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل فريدريك أ ميتشل، وزير الخارجية والخدمات العامة في كومنولث جزر البهاما.

السيد ميتشل (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أهنئكم بانتخابكم لرئاسة الدورة الستين للجمعية العامة. كما أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها سلفكم، السيد جان بينغ، وبالطريقة التي قاد بها أعمال الدورة التاسعة والخمسين.

وأود أن أعرب عن تعازي الرايت أونرابل رئيس وزراء كومنولث جزر البهاما بيري كريستي، وحكومة وشعب جزر البهاما لحكومة الولايات المتحدة وشعبها في أعقاب إعصار كاترينا في الشهر الماضي. وللأسف فإن هذا مشهد اعتاد عليه كثيرا شعب جزر البهاما، وما زلنا نقدم مساعدتنا ودعمنا بأي طريقة ممكنة.

وكان الاجتماع العام الرفيع المستوى المعقود الأسبوع الماضي، الذي مثل فيه العديد من رؤساء الدول والحكومات، تذكرة حسنة التوقيت وتمس الحاجة إليها بضرورة أن نعيد جميعا إلزام أنفسنا بمقاصد ومبادئ هذه المنظمة. وفيما بدأ البعض يشكك في مقصد هذه المنظمة، تؤكد جزر البهاما من جديد على أن الأمم المتحدة ما زالت تشكل أفضل فرصة لجميع الدول، الكبيرة والصغيرة ، بغية تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة لشعوبنا.

وكان أحد القادة الذين تكلموا الأسبوع الماضي هو الأونرابل إ. ج. باترسون، رئيس وزراء جامايكا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، سيتخلى السيد باترسون عن منصبه بعد أكثر من عقد قضاه في خدمة شعب ومنطقة البحر الكاريبي بصفته رئيسا للوزراء، وبعد أن عمل لفترة جيل بصفته برلمانيا ووزيرا في الحكومة. وربما كان البيان الذي أدلى به الأسبوع الماضي هو بيانه الأخير لهذه الجمعية بصفته رئيسا للوزراء. وجزر البهاما – وأنا متأكد من أن المنطقة تشاركنا في ذلك – تشيد بالسيد باترسون وهو يتقاعد عن الحياة العامة النشطة.

ونموذج السيد باترسون في جامايكا نموذج نعلمه على نحو جيد في منطقة البحر الكاريبي. وهو نموذج الحكم الديمقراطي وتقاليد إجراء الانتخابات المنتظمة والخضوع للمساءلة أمام الجماهير التي نخدمها. وتاريخ الديمقراطية في منطقتنا حقق للمنطقة مستوى من المستوى من المعيشة تحسد عليه من عدة طرق. وقد وصف نمط الحياة هذا رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين الأونرابل رالف غونساليس بأنه ''الحضارة الكاريبية'' – وهي حضارة لم تتطور بدون توجيه استثمار كبير في شعبنا ولا يمكن استدامة ذلك ما لم يستمر ذلك الاستثمار.

والمنطقة ليست فقيرة وليست غنية. وهي تقع بين هذا وذاك، إذ أنها أنجزت معظم الأهداف الإنمائية للألفية إن لم يكن جميعها. ولكن بينما نراقب تطور العولمة، هناك ميل نحو نسيان أن هذه المنطقة التي يقطنها سكان قليلون نسبيا والدول الصغيرة تتطلب الدعم المستمر من العالم المتقدم النمو. ويظهر هذا الأمر بأوضح صورة في القرارات التي اتخذت بشأن السكر والموز. وثمة علاقة تكافلية بين المنطقة والعالم المتقدم نموا، حيث يغادر كثير من أهلنا المنطقة ليساعدوا على إدامة أسلوب حياة العالم المتقدم النمو. ويوجد في الوقت الحالي تحول كبير في الاقتصادات في أنحاء المنطقة.

ونرى أنه يجب لذلك توجيه قدر أكبر من اهتمام شركائنا المتقدمين نموا إلى تلك المنطقة التي تمر بمرحلة انتقالية، التي تتطلع إلى الاستثمار، ولا سيما في مجال التعليم، وإلى الدعم لتوفير الرعاية الصحية، واستمرار الدعم للحكم الديمقراطي. وليس المطلوب صدقة، بل استثمار سليم معقول في مستقبلنا المشترك.

إن هايتي هي أفقر عضو في منطقتنا وربما تكون أفضل نموذج تُستقى منه الدروس. ونريد أن نشكر البرازيل

وبلدان أمريكا اللاتينية الشقيقة الكثيرة التي هبت لمواجهة التحدي بالرجال والعتاد. ولكن رغم أنه قد تم منح الكثير فلا تزال توجد تعهدات كثيرة بالمعونة من الجهات المانحة لم تتحقق على النحو الواجب. والشكوى عامة في جميع أنحاء العالم النامي من أن المانحين يقطعون على أنفسهم العهود بالدعم المالي والمادي ولكنهم لا ينفذون تلك التعهدات.

إن هايتي تدفع اليوم بشكل فعلي ثمنا لرسمها الطريق إلى الحرية في نصف الكرة الجنوبي، حين وجهت في عام ١٨٠٤ ضربة لأجل حرية الأفريقيين في الغرب. واليوم، نكرر كلام الأسقف المسيحي الأمريكي ت. د. جيكس في الكاثدرائية الوطنية بواشنطن الأسبوع الماضي حين كان يصلي لأجل ضحايا إعصار كاترينا فقال: إن ما نفعله هو المهم، ولكننا نفعل ما نقول.

وهايتي موضع أهمية كبرى لنا في جزر البهاما، لأن جزر البهاما، بالنظر إلى ظروف اقتصادها وسياستها الوطنية، تواجه هي والمنطقة زيادة في الضغط من جراء الهجرة غير القانونية من هايتي وخطر عدم الاستقرار. ويتعين علينا جميعا في الأمم المتحدة أن نبذل قصارى وسعنا للمساعدة على حل المشكلة في هايتي.

ومن المهم أيضا ألا نغفل مسائل الإدارة العالمية والإصلاح المؤسسي. فسيكون من المستحيل تقريبا على الدول الصغيرة، بصفة خاصة، أن تحافظ على مكاسب ذات معنى من عملية العولمة دون أن يكون لها صوت أو مشاركة في الهيئات الدولية لصنع القرار ووضع المعايير. ولهذا السبب ترى جزر البهاما من المشجع المناقشات التي جرت خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي عقد في وقت سابق من هذا العام، والتي أكدت أن للأمم المتحدة مكانا في جميع أوجه عملية تحديد المعايير والتقييم على الصعيد العالمي. وقد بيّن هذا الحوار بوضوح ضرورة التصدي للنقص في الديمقراطية في كثير من المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية.

وقد نادت جزر البهاما من هذا المنبر في العام الماضي بعقد منتدى عالمي لمعالجة الظلم المتمثل في فرض الهيئات غير المنتخبة لتكليفات غير ممولة على الاقتصادات النامية في المنطقة كاقتصادنا، بدون أن تتاح فرصة الاستماع لبلداننا وتأثيرها في النتيجة. وندعو مرة ثانية إلى عقد منتدى من هذا القبيل ونتعهد بأن تواصل جزر البهاما العمل من أجل تحقيق تكافؤ الفرص، وخاصة في قطاع الخدمات المالية.

إن صور الدمار في أعقاب الإعصار كاترينا شيء مألوف جدا لكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه الصور تدعو للتفكير، إذ ندرك أن حتى كبرى بلداننا وأقواها يتعين عليها التصارع مع الصعوبات المرتبطة بالانتعاش من قوة الطبيعة المدمرة على هذا النحو. وفي العام الماضي في هذه القاعة، قلنا إن الشعوب الأصلية في منطقتنا بلغ من إلمامها بالعواصف العنيفة التي تنكب بها المنطقة في أشهر الصيف أنها أطلقت عليها كلمة الأعاصير. واليوم نرى تلك العواصف تضرب بوحشية غير مألوفة في الأزمنة الأخيرة. وهذا يقودنا إلى التساؤل عما إذا كنا نواجه تغيرا دوريا أو تغيرا في المناخ. وأي الحالين يجعل الصدارة و محور الأهمية لضرورة وضع سياسة عامة بشأن التنمية المستدامة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وجزر البهاما، التي لا تكاد أراضيها تعلو خمسة أقدام فوق متوسط سطح البحر، تود أن تبرز ضرورة الاضطلاع بعمل على الصعيد العالمي لمعالجة مشاكل تغير المناخ. وقد رأينا مع احترار سطح الأرض وأسطح المحيطات زيادة في معدل الكوارث الطبيعية، وكثير منها يسبب خسارة وضررا لا يوصف. بيد أن لدينا فرصة للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ. ولدينا فرصة للإدلاء برأي هنا خلال هذه الدورة

مؤداه أننا لن نهمل مسؤوليتنا المشتركة على تفاوتها عن حماية بيئتنا، ولنبعث بهذه الرسالة إلى مونتريال، حيث يمكن أن يبدأ بروتوكول كيوتو أخيرا في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في التجسد بشكل أكبر.

وبالنسبة للبلدان التي على شاكلة جزر البهاما، يتفاقم خطر الدمار نتيجة للكوارث الطبيعية بفعل الأخطار التي من صنع البشر. ونؤكد مجددا قلقنا الشديد بشأن التهديد الخطير الذي يشكله النقل العابر للنفايات النووية عن طريق البحر الكاريبي بالنسبة للأمن والتنمية الاقتصادية في بلدان منطقة الكاريبي، ونواصل مناشدة الدول ذات الصلة بهذه الشحنات العابرة أن تقلع عن تلك الممارسة. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على الجهود المتواصلة التي تبذلها منطقة البحر الكاريبي لتسمية البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

وسيتطلب تحقيق التنمية المستدامة مجتمعات سكانية متسمة بالصحة والإنتاجية، لديها القدرة على أن تسهم في التقدم الاجتماعي والاقتصادي وأن تفيد منه. ولا يزال انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دون هوادة يهدد ذلك التقدم في جميع البلدان، ولكن بصفة خاصة في أشد البلدان النامية نكبة به. وجزر البهاما تتصدر الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة البحر الكاريبي، وقد لقيت تقديرا على الصعيد الدولي للتقدم الذي أحرزته في تحويل التيار ضد هذا المرض في بلدنا. ونعرب عن تقديرنا للدكتور بيري غوميز، طبيبنا الأول في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وكذلك لسلفي على هذه المنصة، السيد دانزيل دوجلاس ممثل سان كيتس ونيفيس، ولجميع مقدمي الرعاية الطبية الآخرين في كافة أنحاء العالم. ونرحب بتأكيد هذه الهيئة مجددا على أعلى المستويات للحرب على هذا المرض.

وفي هذا السياق، تتطلع جزر البهاما إلى الاستعراض الرفيع المستوى الذي يجرى كل خمس سنوات للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المقرر أن ينعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وعندئذ يجب أن نجري تقييما أمينا لما حققناه وللمواضع التي قصرنا فيها، ويجب أن نحدد طريق التقدم صوب تحقيق التنفيذ الكامل لإعلان الالتزام.

إضافة إلى ذلك، شهدت جزر البهاما أفكارا مفيدة عرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، للوقاية من اندلاع وباء أنفلونزا الطيور. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لننبه العالم إلى أننا لا بد أن نحارب من أجل وقف هذا الاحتمال، ونتعهد بتقديم دعمنا في هذا الشأن.

وجزر البهاما نظرا لموقعها الجغرافي هي نقطة عبور عن غير قصد للمخدرات غير المشروعة من البلدان المنتجة جنوبي حدودنا إلى البلدان المستهلكة في الشمال. وقد أشرنا باستمرار إلى أن جزر البهاما لا تنتج هذه المواد وليست مقصدا نهائيا لها. غير أن ذلك لا يمنع البلدان التي تستهلك المخدرات من إلقاء تبعة هذا البلاء على بلدان كبلدنا . ومن الإجحاف الشديد أن تفعل ذلك. فمن الواضح أن على البلدان المستهلكة أن تزيد جهودها المبذولة للحد من الطلب داخل حدودها هي. ولا نزال نتعاون مع الولايات المتحدة والبلدان الأخرى في هذه المكافحة الدولية. وقد حظيت جهودنا الناجحة وجهود المنطقة الأوسع نطاقا بتقدير شركائنا الدوليين في هذه المعركة. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى أداء جزر البهاما الرائع في جهدها لمكافحة المخدرات والسجل الممتاز لشرطة بلدنا في تفكيك منظمات الاتجار بالمخدرات، فضلا عن اجتهادنا في العمل على تحسين قدرة البلد على مكافحة غسل الأموال. وهذه معركة نتعهد بالاستمرار فيها.

وتعاني جزر البهاما، شأنها شأن بلدان العبور الأخرى، من الأنشطة غير القانونية المرتبطة بتلك التجارة وآثارها الاجتماعية السلبية. ذلك أن الارتباط المميت بين المخدرات غير المشروعة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية يقوض النسيج الاقتصادي والاجتماعي لأمتنا. لذا نرحب باختتام الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بدمغ وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أعماله في حزيران/يونيه. وجزر البهاما، شأنها شأن البلدان الأخرى، كانت تحبذ جدا التوصل إلى اتفاق على تعهدات ملزمة قانونا بخصوص دمغ وتعقب تلك الأسلحة. ومع ذلك، يحدونا الأمل في أن توفر هذه الأداة بعضا من الإرادة والزخم السياسيين اللازمين لإحراز تقدم حقيقي في وقف التكديس والانتشار غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما نتطلع قدما إلى اعتماد التزامات ملموسة في المستقبل القريب لتنظيم أنشطة سماسرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. بالإضافة إلى ذلك، تواصل جزر البهاما دعوة البلدان المتقدمة النمو إلى أن تتخذ نفس التدابير الاستثنائية التي تتخذها في السعي إلى وقف دخول الاتجار بالمخدرات إلى بلدانها، والحيلولة دون وصول الأسلحة غير المشروعة إلى شواطئنا من بلدانها.

ويسر جزر البهاما أن تنوه باعتماد الجمعية العامة في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ويحدونا الأمل أن يتسنى لنا التوقيع على المعاهدة في المستقبل القريب. إننا عازمون على التصدي للهجمات التي يشنها من يسعون إلى غايات سياسية مريبة ومشينة على الأبرياء الذين يمارسون حياتهم اليومية. والهجمات العنيفة في لندن وشرم الشيخ هذا العام تظهر بجلاء إلحاحية مهمتنا.

لكن يجب علينا أيضا أن نتذكر أنه لا يمكن استخدام الكفاح ضد الذين يهاجمون حضارتنا المشتركة كذريعة للحد من حقوق وحريات مواطنينا، ويجب علينا أن نكفل أن تمتثل كل تدابير المكافحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان نصا وروحا. وإذا فقدنا إنسانيتنا المشتركة في العملية فإن الجانب الآخر يكسب. ويجب علينا أيضا أن نكفل أن تسود روح التعاون والمساعدة مساعينا في التعاون الدولي بشأن هذه المسألة، ونحن نقف صفا واحدا في مكافحة عدو مشترك.

خلال العام الماضي، أبرزت وسائط الإعلام العالمية مسائل مختلفة تتعلق بإدارة برامج وصناديق الأمم المتحدة. وقضت مضاجع منظمتنا اتهامات بالفساد وسوء التصرف. لذلك، وخلال الأشهر التي أدت إلى عقد الدورة الحالية، رحبت جزر البهاما بفرصة المشاركة بصورة بناءة في مشاورات لكفالة نتيجة ناجحة لمسألة الإصلاح الإداري للمنظمة. إننا نؤكد من جديد دعمنا للأمين العام في ما يتعلق بالتدابير الجريئة التي وعد باتخاذها والواردة في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، ونعتقد أنه ينبغي تخويله بالمستوى اللازم من السلطة والمرونة ليضطلع بمهمته بصفته المدير التنفيذي الأول. لكن هذا لا يعني أننا نؤيد تلك المقترحات المقدمة من جماعات أخرى تسعى إلى نقل السلطة من الجمعية العامة إلى الأمين العام في مسائل مثل إعادة توزيع الموارد. إن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي المعني برسم السياسة في الأمم المتحدة ويجب أن تبقى كذلك، مع تمتعها بالسلطات المطلقة في مجال تحديد الأولويات. كما تتطلع جزر البهاما إلى مواصلة المناقشات حول إصلاح مجلس الأمن، وبخاصة في ما يتصل بأساليب عمله.

اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد كوفي عنان على قيادته الجيدة لسفينة الأمم المتحدة في خضم بحور عالية تعصف بها الأمواج العاتية على مدى السنوات الماضية. وسنحتفل عن قريب بالذكرى السنوية الستين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. وإذ ننظر إلى الـ ٦٠ سنة الماضية، نرى

أن هناك الكثير مما يبرر شعورنا بالافتخار. وهناك بعض الحالات التي يجب علينا أن نسلم فيها بأن المجتمع الدولي فشل في الارتقاء إلى مستوى التزامه القانوني والأخلاقي ليعمل من أجل مصلحة الشعوب المحتاجة. وهناك بعض الحالات التي كانت يطغي فيها على قراراتنا المذهب العملي والتمسك الحرفي المبهم بالقوانين من جانب الدول الكبرى، مما يتعارض مع اليقين الأخلاقي والوضوح الفلسفي.

إننا إذ نمضي قدما، لنتأكد من أننا استفدنا من أخطائنا ومن نجاحاتنا أيضا. لقد انخرطنا في عملية تأمل، كانت في بعض الأحيان مؤلمة. فلنخرج منها أقوى وأكثر اتحادا وأكثر عزما على العمل لبلوغ الأهداف التي اعتمدناها قبل ٦٠ سنة للنهوض بالتقدم الاجتماعي وبمعايير أفضل لحياة في جو من الحرية أفسح. إن شعوب دولنا تطلب هذا وهي جديرة بنيله. إننا الآن بحاجة إلى الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جورج يو، وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

السيد يو (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): قبل بضعة أسابيع أخبرني محام مسلم شاب في سنغافورة عن تجربة اختبرها في أحد مطارات شرق آسيا. طلب منه، بخلاف حاملي الجوازات السنغافورية الآخرين الذين كانوا بصدد إتمام إجراءات الهجرة، أن يتنحى جانبا. وعندما سأل عن السبب، أجابه ضابط الهجرة أنه يوجد ''العديد ممن يحملون الاسم محمد'' في ذلك اليوم. وبابتسامة على وجه ذلك السنغافوري، انتظر بصبر يتلفت حوله، متسائلا كم من الوقت سينتظر. عندئذ حذره الضابط بأن يلزم مكانه. وفجأة شعر الشاب بقشعريرة في بدنه.

إن المسلمين في جميع أنحاء العالم تستهدفهم الأجهزة الأمنية كمجموعة. ومنذ تاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، يتعرض المسلمون الذين يسافرون إلى البلدان الغربية إلى كل أنواع الاستجواب والتفتيش. وعلى الرغم من أن الاستهداف يتم الآن بهدوء أكبر، لكنه مستمر. وفي شرق آسيا فإنه يتزايد.

عندما تظهر تهديدات مفاجئة قد يكون من الطبيعي أن نتوقع ردود أفعال مبالغا فيها من المجتمعات المحلية المتأثرة. وبعد ''بيرل هاربور'' أصبح كل اليابانيين المقيمين في أمريكا موضع شك، بمن فيهم الذي ولدوا هناك. وأعتقل العديد منهم. ووفقا لمعايير اليوم، فإن ذلك كان وصمة عار. لكن في ذلك الوقت، كان الشعور العام مفاده أنه توخ لازم للحذر. وبدأ قادة الأقلية اليابانية الأمريكية المصدومين بردة الفعل تلك يسعون إلى إثبات أمريكيتهم، على سبيل المثال عن طريق تشكيل كتيبة المشاة الـ ١٠٠ اليابانية – الأمريكية، التي حاربت ببطولة على الساحة الأوروبية.

إن مخاضات اليابانيين – الأمريكيين ليست حالة فريدة. فالقبلية هي غريزة أساسية للإنسان. وقد ندعي أن كل الناس إخوة، لكننا بالغريزة نميز بين درجات التقارب. إن جذور الانقسامات على أساس العرق واللغة والثقافة والدين متأصلة في المجتمع الإنساني وتبرز عند التعرض إلى ضغوط. وإن هيمنة الغرب في القرون القليلة الماضية، سببت ضغوطا هائلة على المجتمعات غير الغربية، وسببت اضطرابا في جميع العلاقات، وأبرزت مجموعة مختلفة من الردود، التي سعت جميعها إلى تكييف كل بلد مع احتياجات التعصير وفقا للتعريف الغربي. في آسيا، مثلا، كان ظهور الصين والهند مرة أخرى على الساحة العالمية صراعا طويلا لتكييف التغيير مع التقاليد.

ذلك هو السياق التاريخي الأوسع الذي يجب من خلاله أن تقاس العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في العالم. إنه موضوع يثير قلقنا العميق جميعا في الأمم المتحدة.

هناك تطوران ناشئان يغذي أحدهما الآخر. الأول يتمثل في التغيير في الإسلام نفسه؛ والآخر يتمثل في العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في أجزاء مختلفة من العالم. وكلاهما يتطلبان منا اهتماما وثيقا.

إن استجابة العالم الإسلامي لتحدي التحديث ستؤثر على تطور العالم بأسره في هذا القرن. وبطريقة ما، يمكن مقارنتها باستجابة الصين للتحديث، وقد تستغرق وقتا أطول على الأرجح. إن اضمحلال الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر تزامن تقريبا مع اضمحلال حكم سلالة كنغ في الصين. وانهار كلاهما في أوائل القرن العشرين. وبعد مرور الصين بالعديد من الانحرافات والمنعطفات ظهرت أخيرا على الساحة الدولية بمستقبل مشرق أمامها.

يماثل عدد المسلمين في العالم تقريبا عدد الصينيين. وعلى نقيض ما يحدث في الصين، فإنه من المستبعد أن يعود العالم الإسلامي إلى التوحّد في المستقبل القريب. فمنذ رفض أتاتورك نظام الخلافة وبدأ من جديد بتصميم وإصرار عملية إصلاح المؤسسات التركية على غرار النموذج الغربي، خسر العالم الإسلامي محوره. ومنذ ذلك الحين، خاضت مجتمعات إسلامية مختلفة تجربة اتباع نُهج مختلفة وتحركت في اتجاهات مختلفة. لقد كانت تجربة متفاوتة النتائج.

إن الردود المختلفة للمجتمعات الإسلامية على تحديات الحداثة تواكبها مناقشات أيديولوجية كبيرة بين الزعماء السياسيين والدينيين. وأصبح الحكم الرشيد قضية رئيسية، تصاحبه دعوة إلى اتباع الكثير من الشفافية والمزيد من الديمقراطية. وفي هذه المناقشة، من الطبيعي أن تنظر بعض الجماعات للماضي وتتطلع إلى حقبة رومانسية من تاريخ العالم الإسلامي عندما كان متحدا ونقيا، وتسعى لإقامة هذا العالم من جديد في القرن الحادي والعشرين. لقد كانت هذه أفكار جماعة الإخوان المسلمين، التي ظهرت في مصر في بداية القرن العشرين. وما زالت أيديولوجية تلك الحركة تلهم الجماعات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم المعاصر. وإذا التزم المسلمون بدقة بتعاليم الإسلام، لن يكون هناك فساد، بل ستكون هناك حكومات عادلة وفعالة، وستصبح المجتمعات الإسلامية قوية من جديد.

في العديد من البلدان الإسلامية وعلى مختلف العصور، تم قمع هذه الجماعات بدعوى أنها تمارس أنشطة هدامة، ومن المعتقد أن من يمولونها لهم دوافع خفية. إن هذا الكفاح من أجل إحياء روح الإسلام عملية مستمرة. ومع ذلك، فإن الإسلام لا ينفرد وحده بهذا الكفاح. فقبل ما يزيد على ٢٠٠ سنة، خاضت أوروبا حروبا دينية ملطخة بالدماء، لم تنته إلا بتوقيع معاهدة ويستفاليا في عام ١٦٤٨، التي أنشأت نظام الدول الأوروبية الحديثة. ولكن حتى في ذلك الوقت، استمر الاضطهاد الديني، الذي دفع بالكثير من الأوروبيين إلى التروح إلى العالم الجديد. وفي القرن العشرين، تمزقت الروح الأوروبية بالمذاهب الشيوعية والفاشية ومعاداة السامية. لقد نشأ الاتحاد الأوروبي تدريجيا بالتحديد للتغلب على تلك الانقسامات، فأحدث أطول فترة من السلام في تلك القارة.

وتقع على عاتق المسلمين أساسا مسؤولية تقرير كيفية تطور المجتمع الإسلامي في العقود القادمة. وبوجه عام، لا توجد أية صفة لغير المسلمين للمشاركة في هذه المناقشة لولا عنصرين يكتسبان اليوم أهمية حاسمة، ولهما أهمية استراتجية بالنسبة لنا جميعا.

العنصر الأول هو ظهور أيديولوجية القاعدة ومنظماتها الشقيقة، من قبيل الجماعة الإسلامية. وهذه الأيديولوجية هي تحول سرطاني خبيث للأفكار المرتبطة بالإخوان المسلمين والجماعات الأخرى التي تجادل من أجل عودة المجتمع الإسلامي إلى سالف عصره المثالي. وهي تصل

بتلك الأفكار إلى مرحلة التطرف والدعوة إلى كراهية غير المسلمين في جميع أنحاء العالم، مبررة بذلك أعمال العنف التي ترتكبها ضد المارة الأبرياء بالشوارع حتى ولو كانوا من المسلمين. وقد أصبح الانتحاري سلاحا قويا في ترسانة تلك الجماعات. ولن يتردد أتباع هذه الأيديولوجية في استخدام أسلحة الدمار الشامل إذا تمكنوا من وضع أيديهم عليها. وعلينا في الأمم المتحدة واجب الانضمام إلى الحرب العالمية ضد الإرهاب.

والعنصر الثاني الذي يتطلب مشاركة غير المسلمين في المناقشة الإسلامية هو تزايد عدد المسلمين في الشتات في الكثير من البلدان غير الإسلامية. ويتعين على المسلمين الذين يعيشون في بلدان مثل ألمانيا وفرنسا، بوصفهم من مجتمعات الأقليات، أن يقبلوا ببعض القيود في ممارستهم لعقيدتهم. ومع زيادة التديّن في السنوات الأخيرة، ظهرت قضايا من قبيل ارتداء الحجاب. وتختلف الحلول الوسط من بلد إلى آخر. فعلى سبيل المثال، تسمح سنغافورة بتطبيق جوانب من أحكام الشريعة على المسلمين، بما في ذلك السماح للرجال المسلمين بالزواج من أربع نساء، بالرغم من أن ذلك يتم تحت شروط صارمة. ومن الصعب على غير المسلمين في أوروبا أن يقبلوا ذلك.

والحقيقة أنه بينما أن هناك بعض القيم الإنسانية لها صفة العالمية – وينبغي أن نجد منها المزيد – فإن العديد منها ليس كذلك. ويتعين علينا أن نقبل هذا التنوع في عالمنا. وزيادة التسامح إزاء التنوّع في العالم يمكن أن يهيئ ظروفا أفضل لإقامة التعاون السلمي بين المسلمين وغير المسلمين ويمكن أن يؤثر في المناقشات التي تدور داخل الإسلام نفسه.

وإذا وصم غير المسلمين جميع المسلمين بالإرهاب، وتعاملت مجتمعات الأغلبية غير المسلمة مع الأقليات المسلمة بوصفها طوائف مثيرة للمشاكل، سيكون مستقبلنا مليئا بالمشاكل. وفي هذا المناخ ستعلو كفة المتطرفين المسلمين، ويجد الإرهابيون أرضا خصبة لتجنيد أتباعهم في كل مكان.

من السخف القول بأن الإرهاب متأصل في الإسلام. وإذا فعلنا ذلك فإننا ننساق وراء الإرهابيين. ومما يثير القلق تزايد الإعراب عن تلك الآراء في بعض المجلات المتخصصة والجرائد الجديرة بالاحترام. بالطبع ربما يجد المرء في القرآن والحديث بعض عبارات تجمّد الدماء في العروق، ولكن يجب قراءة تلك العبارات في سياقها. إننا نجد أيضا عبارات مشابهة في العهد القديم. وكما أننا لا نقول إن الإرهاب متأصل في اليهودية والمسيحية، إذن ينبغي ألا نجعل من الإسلام مشكلة. وإذا فعلنا ذلك فسنرتكب خطأ كبيرا. هناك أحقاب في التاريخ كان فيها المجتمع الإسلامي أكثر تقدما من المجتمع الغربي بكثير.

وبالمثل، سيكون من الخطأ الكبير أن يسمح الزعماء المسلمون للمتطرفين المسلمين بأن يتكلموا باسم المسلمين في جميع أنحاء العالم بدون مناقشة. وهذا يدفع غير المسلمين إلى التوجس من أن المسلمين بوجه عام يتعاطفون مع هؤلاء المتطرفين. ومن المؤكد أن هناك مظالم حقيقية يتعين علينا معالجتها، مثل فلسطين والشيشان ومستقبل العراق، ولكنها قضايا سياسية أكثر منها دينية. وتتمثل استراتيجية المتطرفين في استقطاب المسلمين وغير المسلمين في جميع أنحاء العالم، موسّعين بذلك قاعدة دعمهم. ويتعين على الزعماء المسلمين أن يقاوموا هذه الاستراتيجية. ومن الضروري أيضا أن يتوجهوا إلى جمهور غير المسلمين. وقد أدت التفجيرات الأخيرة في لندن إلى شن حملة قوية معادية للمسلمين على المستوى الجماهيري تهدد نسيج المجتمع البريطاني. وهذا بدوره فرض ضغوطا على الزعماء المسلمين في المملكة المتحدة لحثهم على إدانة الإرهابيين بعبارات واضحة.

وفي النهاية، من الضروري أن تنجح الحرب ضد الإرهابيين داخل المجتمعات الإسلامية نفسها. إنها معركة من أجل كسب القلوب والعقول، تقتضي من المسلمين أن يعملوا مع غير المسلمين ضد عدو مشترك.

وعلينا أن نبذل الجهود المتضافرة لكي نفهم بعضنا بشكل أفضل. ومع ظهور العولمة، أصبحت كل المجتمعات مجتمعات متعددة الأعراق ومتعددة الديانات بدرجة أكبر أو أقل. إن شعار التعددية الذي نرفعه في الأمم المتحدة كمثل أعلى ليس خيارا؛ إنه ضرورة حيوية.

في عام ١٩٩٨، أعلنت الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، في قرارها ٥٣/٢٢ أن عام ٢٠٠١ سيكون سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. وفي عام ٢٠٠١، اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والخمسين، البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات (القرار ٥٦/٦). وهذا العام، أشرفت الأمم المتحدة على تنظيم العديد من الاجتماعات حول الحوار بين الأديان. وقبل بضعة شهور، عُقد أول حوار بين آسيا والشرق الأوسط في سنغافورة لتعزيز المزيد من التفاهم بين منطقتين مهمتين من مناطق العالم.

من الضروري أن نترجم إعلاناتنا المبدئية إلى لغة الحياة اليومية وإلى ممارسات عملية. ألا توجد حدود لما يمكن أن يقوله السياسيون من أجل كسب أصوات الناخبين؟ هل ينبغي أن يُسمح للزعماء الدينيين بالدعوة إلى الكراهية، حتى ولو كان ذلك في مناطق محصورة؟ ماذا نعلّم أطفالنا في المدارس؟ ماذا يعني كل هذا بالنسبة لضابط الجوازات في المطار الذي لا يعرف أن اسم محمد هو أكثر الأسماء شيوعا في العالم؟

إن سنغافورة، وهي ”دولة – مدينة“ ذات طابع عالمي يقطنها سكان متعددو الأعراق والديانات، معرضة للخطر بوجه خاص. وقد مررنا من قبل بأحداث قبيحة الشغب العرقي والديني، وتعلمنا أن الانسجام العرقي والديني لا ينبغي على الإطلاق أن يؤخذ كقضية مسلّم بها. وكان من الضروري أن تشارك الحكومة في عدة جوانب من الحياة العادية، بما في ذلك عدم تشجيع المبشرين المسيحيين على استهداف المسلمين لتحويلهم إلى المسيحية، ومنع المساجد من رفع أصوات مكبرات الصوت بشكل حاد عند الآذان للصلاة، وتحديد حجم عصا الجسّ التي يحرقها البوذيون والطاويون في طقوسهم، وإلقاء القبض على الأشخاص الذين يثيرون الكراهية العرقية والدينية. وما قد يبدو شأنا بسيطا بالنسبة لمجتمع ما قد يكون استفزازا خطيرا لمجتمع آخر.

إن هذا ما آل إليه العالم الذي نعيش فيه. ولا يمكننا أن نتجاهل التنوع من حولنا في حياتنا اليومية، أو القبلية الموجودة في طبيعتنا. وسنستمر في الاختلاف حول أمور كثيرة، كطبيعة الديمقراطية، والعلاقات بين الجنسين، وعقوبة الإعدام، وأبحاث الخلايا الجذعية، وما نستطيع أو لا نستطيع أكله. وتبدأ المصاعب في اللحظة التي نعتبر فيها هذه الاختلافات تافهة، أو ندين باستخفاف من يختلفون معنا.

وبالتالي، بينما نسعى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأمم المتحدة – وهي أهداف سامية – فمن مهماتنا الأساسية أن نقبل، بل حتى أن نحتفل بالاختلافات التي تفرق بيننا في حياتنا اليومية. وكما قال البابا يوحنا بولس الثاني، وأنقل عنه بتصرف، إننا شيء واحد فقط لأننا كثيرون والأمم المتحدة تعبر عن هذا المثل الأعلى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية سنغافورة على رسالته حول الحاجة إلى التسامح والتفاهم والاحترام.

أعطي الكلمة لمعالي السيد كاريل دي غوشت، وزير خارجية مملكة بلجيكا.

السيد غوشت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أهنئكم بكل حرارة، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. وأود من خلالكم أن أشكر سلفكم، السيد جان بينغ، على الطريقة التي أدار بها الأعمال التحضيرية لاجتماع قمة رؤساء الدول والحكومات الذي عقد لتوه. ونعرب له عن امتناننا لأنه استجاب لذلك التحدي بنجاح.

ومع أننا كنا نأمل بالتوصل إلى اتفاق أكثر طموحا، إلا أن اجتماع القمة أتاح لنا خلق زخم جديد، كنا بحاجة ماسة إليه، ومبادئ إرشادية استراتيجية لمنظمتنا. إن منظمة أقوى وأكثر شرعية هي وحدها القادرة على الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين وتنفيذ توافق الآراء بشأن الأمن الجماعي الذي اعتمدناه في الوثيقة الختامية للقمة.

إن بلجيكا مناصرة قوية لتعددية الأطراف الفعالة. وأؤكد على كلمة ''فعالة'' لأن هذا ليس مجرد إعلان ولاء. فنحن بحاجة إلى هياكل موثوق بها ومؤسسات قوية، قادرة على تنفيذ الالتزامات الدولية والاستجابة لشواغلنا المشتركة. ومن السهل أن ننساق وراء البيانات البليغة، ولكن علينا أن نترجم أقوالنا إلى أفعال. وبالتالي، نشعر بالارتياح، في هذا السياق، إزاء التقدم المحرز قي اجتماع القمة.

وأشعر بالارتياح، بشكل خاص، إزاء التوصل إلى توافق في الآراء لا يجعل الأمن، والسلام، والتنمية، وحقوق الإنسان، مترابطة فحسب، بل أيضا يعزز بعضها بعضا. وهذا يمثل خطوة هامة إلى الأمام في جهودنا لبناء عالم أكثر سلما وازدهارا وعدلا. وستكون هذه الفكرة مرشدا لأعمالنا وأساسا لنهجنا. فبدون سلام، لا يمكن وجود تنمية، وقد تتعرض حقوق الإنسان في كثير من الأحيان إلى اختبارات عسيرة. وفي غياب التنمية واحترام حقوق الإنسان يصعب تحقيق الاستقرار والأمن.

إن العلاقة بين التنمية، والاستقرار، وحقوق الإنسان تصبح واضحة بشكل صارخ في الدول الضعيفة أو الفاشلة. وكثيرا ما تكون هذه الدول قد مزّقها الصراع أو الحرب الأهلية، وهي دول لم يعد قادتها قادرين على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعوبهم. وكثيرا ما تكون الحالة الاقتصادية لهذه الدول قد تدهورت بشكل مريع، وفي بعض الأحيان، يكون المجتمع ذاته في حالة من الفوضى. وقد يتشرد عدد كبير من سكان هذه الدول. وقد يكون هؤلاء قد هربوا، أو تعرضوا لسوء المعاملة أو الاستغلال، ولذلك فهم لا يستطيعون التمتع بالضمانات التي تقدمها الدول عادة لمواطنيها.

إن بعض الدول معرّضة لخطر أن تصبح منطقة خارجة عن القانون، وتترعرع فيها أنشطة الإرهابيين والمجرمين. وإن الاستغلال غير المنضبط للموارد الطبيعية من شأنه أن يدفع إلى تشكيل مختلف شبكات الجريمة أو الصراعات – وغالبا ما يكون لذلك بُعد عرقي – التي تنتشر فيها أعداد كبيرة من الأسلحة بدون رقابة.

ويجب أن تعود مثل هذه الدول إلى حالة السلام، والاستقرار، وسيادة القانون. ولا بد لها أن تمسك بزمام مصيرها وأن تبدأ تدريجيا بالنظر في التوقعات الإنمائية. وهذه ليست مهمة سهلة، والتحدي هائل. فمن الضروري القيام في وقت متزامن تقريبا بإعادة بناء مؤسسات الدولة، ونزع سلاح المقاتلين، وإفساح آفاق جديدة أمامهم وإعادة إدماجهم في مجتمعات سكانية غالبا ما تكون فقيرة، وإعادة تنظيم الجيش وقوات الأمن، ومنح الدولة وسائل استعادة سلطتها، وتنظيم الانتخابات، وتهيئة الظروف المواتية للتنمية.

ويجب أن نساعد هذه الدول على كسر الحلقة المفرغة وعلى استعادة مكانها في مجتمع الأمم. وفي هذا السياق، يكتسب إنشاء لجنة بناء السلام أهمية حاسمة. إن

خلق هذه اللجنة لا يقدم دلالة على تصميمنا المشترك على مساعدة مثل هذه الدول في طريق الانتعاش فحسب، بل أيضا يسمح لنا، في المقام الأول، أن ننسق وأن نركز جهودنا بشكل أفضل. ويجب أن نعبئ الموارد السياسية، والإنسانية، والعسكرية، والمالية وأن نستخدمها بشكل فعال من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

ويسري ذلك بشكل خاص على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي مزقتها الصراعات الدموية المزمنة، وكان السكان المدنيون ضحيتها الأساسية.

إن إنشاء مثل تلك اللجنة سيكون باعثا لآمال كبيرة. وتقع على عاتقنا المسؤولية المشتركة عن نجاحها. وتريد بلجيكا أن تسهم بنشاط، بما في ذلك تبادل الخبرة التي جنتها خلال العملية الانتقالية في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

وتعلّق بلجيكا أيضا أهمية كبيرة على تشجيع حماية حقوق الإنسان. ويرحب بلدي بتعزيز مفوضية حقوق الإنسان، وبقرار إنشاء مجلس حقوق الإنسان. ولكننا نأسف لأن اجتماع القمة لم يتمكن من استكمال وضع الطرائق الخاصة بالمجلس.

لقد أيدت بلجيكا الإصلاح تأييدا كاملا، وستستمر في التركيز على هذه المسألة. إن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من بين قيمنا المشتركة وتستند إليها جهودنا للنهوض بالسلام والأمن. ومنذ الآن فصاعدا، ستكون تلك القيم جزءا من توافق الآراء بشأن الأمن الجماعي وينبغي أن تدمج في نهجنا العالمي الذي يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. إنها مسؤوليتنا المشتركة.

ومن بين الإنجازات الأخرى لاجتماع القمة، أود أن أبرز ”مسؤولية الحماية“. وتمثل هذه المسؤولية خطوة إلى الأمام في البحث عن حلول لأفظع حالات الظلم الصارخ. وفي أعقاب عمليات الإبادة الجماعية التي شابت القرن الماضي، تعهدنا رسميا بأن مثل تلك الفظائع لن تتكرر أبدا.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الحكم الرشيد، وهو أساسي إذا كان لجهودنا أن تنجح في بناء عالم أكثر استقرارا وازدهارا. وقد أكدت الوثيقة الختامية للقمة على أهميته مرارا وتكرارا، وهي محقة في ذلك.

إن الحكم الرشيد ليس مفهوما لأحكام أخلاقية تُفرض من الخارج. وهو لا يتعلق بإعطاء علامات جيدة أو سيئة، ولا يتصل على الإطلاق بتلامذة جيدين أو سيئين. وليس من شأن الآخرين أن يقرروا ما هي السياسات الجيدة وما هي السياسات السيئة. كلا، فالحكم الرشيد هو المرادف للحكم الفعال وهو أمر ملازم للسيادة. إنه يعني الحكم الذي يمكنه أن يحرز نتائج، وأن يحدث فرقا لدى المواطنين، ويخلق أرضا خصبة للتنمية. وبدونه لا يمكن أن يحقق الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي النتائج المنشودة. وبدونه، لن تجد معونة المجتمع الدولي الأرض الخصبة اللازمة لتهيئة الظروف المؤاتية لمزيد من الازدهار والاستقرار.

لقد تعهدنا بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وسوف نفي بوعدنا. ولكننا ندرك أن التنمية ليست مسألة تتعلق بالمال وحده؛ فهي أولا وقبل كل شيء، تتعلق بالاستخدام الفعال للموارد. ولا بد من استيفاء الشروط اللازمة لذلك. والمهم هو النتيجة التي نلمسها على أرض الواقع. والفقر ليس شيئا لا يمكن تجنبه. وكل الشعوب لها مستقبل يخصها. وعليها أن تأخذ بزمامه.

وقد أكدنا بأنفسنا، في الفقرة ١١ من الوثيقة الختامية للقمة (القرار ١/٦٠)، أن ”الحكم الرشيد وسيادة القانون ... أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وللقضاء على الفقر والجوع“. وفي نفس

الوثيقة الختامية، أكدنا أيضا من جديد وبوضوح التزامنا بالحكم الرشيد وسيادة القانون، وأكدنا مجددا أن كل بلد مسؤول عن تنميته الخاصة. تلك هي شروطنا لشراكتنا العالمية من أجل التنمية، كما وردت في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ.

وقد دللت جميع عناصر المجتمع الدولي على سخائها. وهذا يصدق بصفة خاصة على الاتحاد الأوروبي. ولكن المجتمع الدولي لا يمكن اعتباره مسؤولا عن فشل الدول في حماية أو مساعدة كل سكانها أو جزء منهم. ويصعب علينا أن نفهم لماذا يتعين علينا اليوم أن نطلق نداءات للمانحين للتعامل مع دمار واسع النطاق لحُق بمنازل على يد حكومة تعمدت ترك ٥٠٠ ٠٠٠ من مواطنيها بلا مأوى.

وتلك المحاجاة المتعلقة بموضوع الحكم الرشيد، تنطبق أيضا على مفهومين مماثلين هما الديمقراطية وسيادة القانون. وكلها أهداف بالغة الأهمية سواء لتنمية مجتمعاتنا أو لأمن الدول. إلا أنه لا الديمقراطية ولا سيادة القانون يمكن فرضها من الخارج بشكل مصطنع. فالأمر هنا لا يتعلق بإملاء نماذج أجنبية؛ وعلينا أن نأخذ بنهج يبدأ من القاعدة إلى القمة، في خلق الظروف المناسبة لظهور آليات تكفل مشاركة منصفة من جانب الشعب في حكم نفسه، بإحساسه بالشمول. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون في صدارة أولوياتنا تحديث المجتمعات والدول، وتحرير النساء والأطفال ودمجهم في تيار النشاط العالمي. وقد أثبتت تجارب الماضي أن أقصر الطرق إلى الديمقراطية وسيادة القانون هو تحديث المجتمع. ودور – بل ومسؤولية – المجتمع الدولي هو تحفيز عملية التحديث هذه.

إن أمامنا مسؤولية جسيمة. فقبل نهاية العام، يتعين إنشاء لجنة بناء السلام. وعلينا أيضا مهمة تشغيل مجلس حقوق الإنسان. ويحدوني صادق الأمل في أن تسترشد أعمال الدورة الستين للجمعية العامة بنفس الروح التي سادت أثناء القمة. وعلينا أن نستمر في إظهار التصميم والمثابرة وبُعد النظر في مباشرة أعمالنا. ذلك أننا لن نتمكن من جعل الأمم المتحدة الأداة الأولى للعلاقات الدولية، إلاّ من خلال التزامنا الثابت بها.

تلك هي المهمة الجادة التي تنتظرنا. ومصداقيتنا الآن موضوعة في الميزان. وعلينا أن نجعل الأمم المتحدة مرة أخرى أداة من الطراز الأول لاستراتيجيتنا لبناء عالم أكثر استقرارا ورخاء للجميع. إن شعوبنا تطالب بذلك. وبلجيكا مستعدة لأن تقبل ذلك التحدي، وتتحمل مسؤولياتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رودولف أدادا، وزير الخارجية والفرانكوفونية في جمهورية الكونغو.

السيد أدادا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتوجه إليكم، سيدي، بأصدق التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. فقد كان ذلك الانتخاب دليلا على الثقة في صفاتكم كسياسي محنّك، والامتنان لبلدكم، السويد، الذي يذكّرنا بابنه اللامع داغ همرشولد، الأمين العام الثاني للمنظمة، الذي ضحّى بحياته في سبيل قضية الإنسانية. وأود أيضا أن أعرب لسلفكم، سعادة السيد جان بينغ، وزير الدولة ووزير الخارجية في الجمهورية الغابونية، عن تهانئنا القلبية على المهارة والحكمة اللتين وجّه بهما أعمال الدورة التاسعة والخمسين، ثم قاد بهما بنجاح المفاوضات الصعبة التي أنتجت الوثيقة التي اعتمدت مؤخرا في القمة العالمية (القرار ١/٦٠). وأخيرا، نثني على الأمين العام، السيد كوفي عنان، لمبادراته الشجاعة والدؤوبة من أجل تجديد وتنشيط منظومة الأمم المتحدة.

تنعقد الدورة الستون للجمعية العامة في مناخ دولي لا يتسم فحسب بتواتر الحروب، بل أيضا بعودة ظهور الأعمال الإرهابية التي لم تنج منها منطقة واحدة في العالم، وبالكوارث الطبيعية التي ألبست أسرا كثيرة ثوب الحداد. ونود أن نعرب لحكومة وشعب الولايات المتحدة عن خالص تعازينا إثر كارثة الإعصار كاترينا.

إن مكافحة الإرهاب، شأنها شأن الحفاظ على بيئتنا، تستدعي مزيدا من التضامن. والأمم المتحدة التي نحتفل بعيدها الستين، تظل الأداة الأساسية للتعبير عن ذلك التضامن. فالأمم المتحدة هي وحدها التي ستمكِّننا من مواجهة تحديات المستقبل العملاقة.

وبالتالي، يرحب الكونغو باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، التي تحدد مسار العمل الرئيسي الواجب اتباعه. وتلك الوثيقة الختامية توفر لنا أسبابا للأمل حول الطرق التي نتصدى بها للتحديات التي تواجه عالمنا. ولكنها في الوقت ذاته تثير بعض التساؤلات.

ويرحب الكونغو بالتأكيد المجدد الواضح من جانب جميع رؤساء الدول أو الحكومات على التزامهم بمواصلة مناقشة والتماس حلول لشواغل العالم الرئيسية، وأعني قضايا التنمية، والسلام والأمن الجماعيين، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتعزيز الأمم المتحدة.

ونرحب بتوافق الآراء حول ضرورة إنشاء لجنة لبناء السلام ومجلس لحقوق الإنسان. فوجود مجلس لحقوق الإنسان من شأنه، إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية، أن ينهض بفعالية آليات تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

أما الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة – والذي يشمل، بالطبع، كل أجهزته الرئيسية بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة – على غرار إصلاح الإدارة الداخلية لمنظمتنا، فهو ضرورة حتمية، سياسية وأخلاقية في آن واحد، من شأنها تمكين الأمم المتحدة من مواكبة الزمن والاستعداد بمزيد من الفعالية، لمواجهة العقود المقبلة.

ويأسف الكونغو، مع ذلك، لأن القضية الخطيرة المتعلقة بنزع السلاح لم ترد عنها ولا حتى إشارة واحدة في الوثيقة الختامية، بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء، حتى على الرغم من أن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هي أخطر التهديدات المحدقة بالبشرية. ويؤكد الكونغو من جديد تأييده التام لهدف نزع السلاح العام الكامل، والقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل.

ولطالما كانت أفريقيا مصدر قلق للأمم المتحدة، ويقضي مجلس الأمن معظم وقته على أفريقيا، وله أسبابه الوجيهة. ولدينا ما يبرر سرورنا لأن بعض التقدم قد أُحرز في عدة بلدان.

ونرحِّب بجهود المجتمع الدولي، في بوروندي، التي أدت قبل شهر إلى نجاح إتمام العملية الانتخابية في ذلك البلد. ونرحِّب أيضا بعودة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى نظام دستوري بعد عدة سنوات من التأزُّم وعدم الاستقرار. وهذان البلدان بحاجة إلى مزيد من دعم المجتمع الدولي بحيث يُعززان أحوالهما التي لا تزال هشة.

ونرحب بالمصالحة في السودان بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة المركزية وحكومة الوحدة الوطنية الجديدة، التي أُنشئت قبل فترة وجيزة. لكن المصالحة بين الشمال والجنوب في السودان ينبغي ألا تدفعنا إلى نسيان المأساة التي أصابت طوال عامين قطاعا آخر من السكان في غرب البلد، أي دارفور. ونحن ندعو إلى المزيد من التعبئة من

قِبَل المجتمع الدولي دعما لجهود الاتحاد الأفريقي، المبذولة لوضع حدّ فوري لتلك الأزمة السياسية والإنسانية.

وفي كوت ديفوار، أصبح الآن إجراء الانتخابات الذي كان مقررا لها في الأول أن تجرى في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، موضع تشكك، بسبب الخلافات بين أطراف الصراع وبالرغم من الجهود التي لا تكل من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن نحث إخوتنا في كوت ديفوار على أن يتعالوا على خلافاتهم، لما فيه مصلحة بلدهم العليا ومصلحة السلم والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

إن السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هما العاملان المحددان للاستقرار والتنمية في وسط أفريقيا كله، وفي منطقة البحيرات الكبرى. ونحن نثني على جهود المجتمع الدولي لدعم العملية الانتخابية التي ستؤدي إلى انتقال ناجح في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكانت مشاركة منطقتنا دون الإقليمية في هذه الجهود مشاركة مكثفة. وقد أسند زملاء الرئيس رئيس جمهورية الكونغو، السيد دنيس ساسو – انغيسو، إليه، بصفته رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، مهمة تحقيق الانتقال الناجح؛ على إثر المؤتمر الثاني عشر لرؤساء الدول والحكومات الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، في برازافيل. وعملا بهذه الولاية، اجتمعنا، أنا وزملائي من أنغولا وغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أي بلجيكا والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، بطبيعة الحال.

أما فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، فقد بَعَثَ أول اجتماع قمة للمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى – الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في دار السلام آمالا كبيرة في العودة إلى السلم والاستقرار والتنمية في تلك المنطقة دون الإقليمية.

وبعد أشهر قلائل، سيُعقد اجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي في نيروبي، وسيعتمد عهدا للأمن والاستقرار والتنمية، ينوي بلدنا بموجبه تنفيذ برامج عمل وبروتوكولات بغرض تحويل رغبته في مستقبل مشترك للسلم والأمن والتنمية إلى حقيقة واقعة.

إن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى هو تجربة فريدة لبناء السلام الإقليمي. وأملنا كبير جدا في أن تكون المنطقة دون الإقليمية هذه أول منطقة تنفذ الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام بشأن بناء السلام.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر النداء الذي وجهه رئيس جمهورية الكونغو إلى المجتمع الدولي عامة وإلى شركاء التنمية خاصة، لجعل منطقة البحيرات الكبرى منطقة تنمية خاصة.

وهناك الآن تسعة من البلدان الأحد عشر، التي تتكون منها منطقتنا دون الإقليمية في حالة ما بعد الحرب. وقد جرت مناقشة هذا الموضوع بصورة مستفيضة في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عُقد في برازافيل من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ونحن نرحِّب بوجود تلك اللجنة، التي يترأسها الآن بلدي، وبعملها، ونطلب في الوقت نفسه من الأمم المتحدة أن تعمل وفق نتائج بعثة اللجنة المتعددة الاختصاصات إلى وسط أفريقيا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

وفي الشرق الأوسط، ورغم تمادي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، نرحِّب بالجهود التي بذلها على مدى الأشهر الماضية رئيس وزراء إسرائيل، السيد آرييل شارون، ورئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس ونشجعها؛

إذ تعكس هذه الجهود رغبة مشتركة في الخروج بحل منصف، دائم.

إن تعزيز السلام وإعادة توازنات الاقتصاد الكلي ومكافحة الأوبئة، كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغير ذلك من الأمراض: تلك هي الأولويات العليا لحكومتي.

وتنوي حكومتنا توسيع نطاق أنشطتها لمعالجة آفات أخرى. وقد نظمنا ببرازافيل، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مؤتمرا خاصا بداء المثقبيات، اتُخذ فيه قرار يصنِّف هذا الداء باعتباره أولوية تتصدر أولويات الصحة العامة، على غرار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وترجو أن يُولى هذا المرض اهتماما خاصا.

إن الكونغو والبلدان الأخرى من المنطقة دون الإقليمية، إذ يساورها القلق إزاء صون البيئة، دخلت في اتفاق شراكة مع المجتمع الدولي عام ٢٠٠٢، في إطار مبادرة حوض نهر الكونغو.

عُقد الاجتماع الثاني لقمة رؤساء الدول والحكومات، الخاص بالمحافظة على النُظُم البيئية الحرجية في أفريقيا الوسطى، ببرازافيل، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، واعتمد استراتيجية بعيدة المدى للمحافظة على الغابات والحيوانات والتنوع البيولوجي في حوض الكونغو.

إني أشكر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا، لدعمها هذه المبادرة.

وختاما، أود أن أشكر المجموعة الأفريقية على مساندتها ترشيح الكونغو لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وأود أن أؤكد لكم من جديد أننا قد عقدنا العزم على العمل بتصميم في سبيل السلم والحرية والعدالة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن، أدعو معالي السيدة كولينـدا غرابار - كيتاروفتش، وزيرة الخارجية والتكافل الأوروبي في جمهورية كرواتيا.

السيدة غرابار - كيتاروفتش (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، بأن أعبِّر عن سرور جمهورية كرواتيا لانتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة. وفي هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الأمم المتحدة، يسرنا أن أحد أصدقاء تعددية الأطراف يدير أعمال الجمعية. واسمحوا لي أيضا بأن أثني على عمل سلفكم، السيد جان بينغ، لقيادته وتجلده في السير بالدورة التاسعة والخمسين إلى خاتمة ناجحة.

وأود أن أقدم تعازي شعب كرواتيا الصادقة إلى شعب الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة الخسائر في الأرواح والآلام التي سببها الإعصار كاترينا. ويمكننا أن نشغل بقليل من العزاء في أن الأمم تهب عفويا، في فترات المحن هذه، لمساعدة الأمم الأخرى. وهذا يوفِّر مثلا حيًّا على خير ما في الإنسانية وإمكانيتها الكبيرة لفعل الخير وبناء عالم أفضل.

ونعتقد أن الأمم المتحدة لا تزال ضرورة لبناء عالم أفضل. وجميع الدول تستفيد من الأمم المتحدة عندما تكون قوية. ويمكن للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكِّل الأكثرية الساحقة من الأعضاء، أن تنسِّق ما بين مصالحها المختلفة على الصعيد العالمي، عن طريق هذا المحفل العالمي بصورة أفضل منها في أي محفل آخر. وكرواتيا تتذكر أن الأمم المتحدة قامت بدور بارز في عودتها إلى الوجود دولة مستقلة.

على أن الصعوبة التي تَحَقّق بها الاتفاق على الوثيقة الختامية تعكس صورة حاضر حالة العالم الذي نعيش فيه. وينبغي ألا ننظر إلى هذه الوثيقة البعيدة عن الكمال عبر

نظارات وردية اللون؛ بل الأحرى بنا أن نغتنم ما تنطوي عليه من إمكان للانتقال صوب إصلاحات أكبر وأعمق.

ومع أننا قد نكون متفقين عامة على الهدف، وهو زيادة كفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها، فإننا لم نحدد إلا بعض ملامح الإصلاح الخارجية. وينبغي، كما ذكَّرنا الأمين العام، ألا نعتبر أننا أنجزنا العمل؛ فالتفاصيل لا تزال غير مكتملة.

بينما يمكن أن نكون قد حققنا اتفاقا واسع النطاق بشأن هدف إنشاء أمم متحدة أكثر كفاءة وفعالية تعمل لخدمة الإنسانية، فإننا لم نُنشئ إلا بعض أطر الإصلاح. وكما ذكَّرنا الأمين العام بذلك، ينبغي ألا نعتبر أن المهمة قد أنجزت. وتبقى التفاصيل غير مكتملة.

لنعالج الآن التفاصيل بسرعة. لنتحرك لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لنجعل لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان يدخلان مرحلة العمل. ولنشرع في العمليات المطلوبة لتعزيز إدارة الأمانة العامة.

غالبا ما تتعلق الدبلوماسية بالحلول التوافقية. وقد استعملت هاتان الكلمتان مرارا لوصف الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٠). غير أنه لا ينبغي استعمال الحلول التوافقية كمرادف للتراجع. إن التنمية من ركائز ولاية الأمم المتحدة كما أن الأهداف الإنمائية للألفية تعتبر بمثابة التزامات داخلية.

وعلى مر السنين، تمخض الحوار الإنمائي عن عدد من الوثائق الدولية الأساسية التي تشهد بالتقدم المحرز بشأن المسائل المتعلقة بالفقر والطرق التي اتفقنا عليها للتصدي لتلك التحديات الحيوية. وإن جوهانسبرغ ومونتيري من أبرزها.

ورغم أنه من المهم أن نعيد التأكيد على الإطار الإنمائي الدولي المتفق عليه، من الضروري أيضا أن نحرز تقدما. كما أن التخفيف الشامل من وطأة الديون، الذي أحرز تقدم بشأنه في وقت سابق من هذا العام في غلينيغلز، وتحسين سبيل الوصول في التجارة إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. اللذين يجب أن يكونا نتيجة لجولة الدوحة، يرسمان الطريق إلى الأمام.

لم يكن الطريق إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي اتفقنا بشأنها منذ خمس سنوات طريقا معبدا. كما حصل نمو سريع في بعض مناطق العالم، مما أدى إلى تحرك الملايين بفعل الفقر. وفي نفس الوقت، فقد أصاب الركود أفريقيا جنوب الصحراء. وإن للبلدان الجزرية الصغيرة النامية أوجه ضعف خاصة تهدد وجودها. كما يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ استراتيجيات تنفيذ وطنية ودولية.

إننا نعي أن مستوى المساعدة الحالي غير كاف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري البحث على طرق تحسين فعالية المساعدة الموجودة وتوفير مصادر تمويل ابتكارية والالتزام بالجدول الزمني المتفق عليه من أجل الزيادة التدريجية في التدفقات. وفي هذا الصدد، تدعم كرواتيا الإعلان بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية.

وكرواتيا، بوصفها بلدا ذا اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية ومرشحا للعضوية في الاتحاد الأوروبي، تشهد تغييرات هيكلية داخلية مهمة وتدقيقا في السياسة الخارجية. إننا نتوخى الموازنة بين تلك المتطلبات التي غالبا ما تكون متنافسة بدمج التزاماتنا المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في سياق تنفيذ السياسات الأخرى في عمليات المرحلة الانتقالية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لقد وضعنا أهدافا إنمائية وطنية بالارتكاز على الأهداف الإنمائية للألفية، آخذين بالاعتبار التقدم الذي أحرزناه حتى اليوم.

توفر بيئة كرواتيا، من ساحلها الذي به أكثر من ١ ٢٠٠ جزيرة إلى منطقة كارست الداخلية، تنوعا نادرا في منطقة جغرافية صغيرة نسبيا. ونحن نولي اهتماما بالغا للمحافظة على تراثنا البيئي الوطني وعلى البيئة الإنسانية المشتركة. ولهذا السبب، فإننا نشيد بمعالجة الوثيقة النهائية للمسائل البيئية معالجة مستفيضة ونجدد التأكيد على دعمنا لمفهوم التنمية المستدامة الرئيسي.

يجب أن يعتمد النظام المتعدد الأطراف الفعال على تفاعل الدول المسؤولة داخليا والفاعلة دوليا. وقد أصبحت التهديدات التي تستهدف السلم والأمن تشكل مواضيع نقاش معروفة في الشؤون العالمية. كما بذلت جهود كثيرة لاستجماع التعاون الدولي المطلوب لأسباب معقولة، بغية وضع استراتيجيات تهدف إلى التصدي للتهديدات القديمة والجديدة التي تواجه الدول. وترى كرواتيا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبقى في طليعة تلك العملية.

إن مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية المنظمة من بين أعظم التهديدات التي تواجهنا. وقد وقع الرئيس الكرواتي في الأسبوع الماضي الاتفاقية المتعلقة بمنع أعمال الإرهاب النووي. وتعد تلك الاتفاقية، التي استغرق التفاوض بشأنها سنوات عديدة، خطوة إلى الأمام في اتجاه إبرام اتفاقية دولية شاملة متعلقة بالإرهاب. ويجب أن تبذل الدول المزيد من الجهود لضمان أن تؤتي أكلها خلال الدورة الستين للجمعية العامة.

تأسف كرواتيا على أنه لم يُحرز أي تقدم مهم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وإن الجمود المستمر، الذي حدث عقب مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في أيار/مايو والذي لم يكلل بالنجاح، لأمر مخيِّب للآمال. وإننا نؤيد الجهود التي بذلها مؤخرا عدد من الدول بشأن معاهدة عدم الانتشار ارتكازا على الدعائم الثلاث المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح والتعاون النووي السلمي وكذا الاعتماد العالمي لاتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية.

إن البلدان التي سبق أن خاضت صراعات ثم بنت بعد ذلك قدراتها ومؤسساتها الوطنية تفهم جيدا العلاقة بين الأمن والتنمية. فالأمن والتنمية من الدعائم الأساسية لعمل الأمم المتحدة. غير أننا نعرف أنهما يكتسيان معا أهمية حيوية بالنسبة للتنمية المستدامة. فالأمن والتنمية يعزز بعضهما بعضا ويشكلان أساس رفاه الأفراد والدول التي يعيشون فيها.

لقد اهتمت كرواتيا اهتماما فعالا بالمفاوضات المتعلقة بلجنة بناء السلام. من الواضح أنه من الضروري وجود هذه الهيئة الحكومية الدولية لتملأ فراغا في منظومة الأمم المتحدة. ورغم أن خبرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام ليست موضع شك، فإن تحديات بناء السلام وترسيخه مختلفة. لقد دفعنا بالحجة المؤيدة لإدخال بلدان ذات تجربة وطنية في مجال بناء السلام في عضوية اللجنة. وإننا لمسرورون لانعكاس ذلك الموقف في الوثيقة الختامية. فإن إدخال الدول الصغيرة التي شملت تجربتها الانتقال من الصراع إلى الانتعاش ثم إلى التنمية من شأنه أن يضيف بعدا مهما يكون غائبا لو كانت اللجنة تتكون فقط من الدول الكبرى والغنية والقوية.

ينبغي أن تساعد لجنة بناء السلام الدول على تطوير وتعزيز مؤسسات الحكم الأساسية لديها وتساعد السلطات المحلية على تهيئة ظروف التنمية المستدامة، بما فيها النمو الاقتصادي. وعليها أن تضمن دائما أن الدولة المعنية وأصحاب المصلحة الأساسيين فيها هم من يدفعون بالعملية. وإذا أمكن قمع الصراعات ومنع حدوثها مجددا، فإننا نقوم بتهيئة الظروف المواتية لعالم أكثر أمنا.

إننا نؤمن بأنه من الضروري إصلاح مجلس الأمن فيما يتعلق بالعضوية فيه وأساليب عمله. كما نتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم خلال الدورة الحالية من دورات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. من الواضح أن أي حل سيتطلب دعم أكبر مجموعة ممكنة من الدول الأعضاء.

لقد شكلت كرواتيا عنصرا من عناصر الاستقرار في منطقة ألحق فيها انعدام الاستقرار في الماضي خسارة كبيرة ليس فقط ببلدان المنطقة ولكن كذلك بالمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وتعزيز التعاون مع جيراننا هو الأساس المؤكد للاستقرار الثابت وضمان الشروط الأساسية لتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية في جنوب شرق أوروبا قاطبة. وسنستمر في الاضطلاع بذلك الدور الإقليمي.

وبعد أن تطورت كرواتيا بنجاح في نطاق بناء السلام، فإنها تقوم الآن بدورها كمساهم في أكثر من نصف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عبر أرجاء العالم وبتدريب أفراد حفظ السلام للبلدان الحديثة الإسهام بالقوات. إننا نستعمل تجربتنا الوطنية لمساعدة من يحتاجون إلى المساعدة.

ونحن الآن مستعدون لاتخاذ الخطوة التالية في مسؤولياتنا كعضو في الأمم المتحدة وكمواطن عالمي. ولهذا السبب، قدمت جمهورية كرواتيا ترشيحها لمقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن خلال الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠٠٧.

إن المسلّمات التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان تمثل معيارا عالميا لكل الأمم والشعوب. وهما من صميم عمل الأمم المتحدة. ولهذا فإننا دعمنا الجهود الرامية إلى إصلاح وتعزيز آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وإن كرواتيا تدعم قرار تعزيز مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وزيادة الموارد المخصصة له. كما أن الآليات الموجودة في مجال حقوق الإنسان التي هي من الدعامات الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، تتطلب تلك الإصلاحات.

وتشيد كرواتيا بقرار إنشاء مجلس لحقوق الإنسان كهيئة جديدة توكل إليها مسؤولية تعزيز الاحترام الكلي لحماية حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكها حيثما حدث. وإننا نشعر بخيبة الأمل لعدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لإبرام اتفاق بشأن المجلس في إطار الاستعداد لمؤتمر القمة العالمي. غير أننا سنعمل بشكل بناء مع الدول الأعضاء الأخرى توخيا للوصول إلى توافق آراء حتى تتسنى تسوية عناصر لم يُبت بشأنها بعد فيما يتعلق بذلك المجلس خلال الدورة الستين.

وكرواتيا يسعدها إدراج اتفاق بشأن ”مسؤولية الحماية“ في الوثيقة الختامية. فقد شهدنا كثيرا ما يمكن أن يسببه عدم تحرك المجتمع الدولي من خيبة أمل ومعاناة، وتقاعس في وجه العدوان. ونحن نرحب بهذا التطور الإيجابي كخطوة نحو وضع إطار معياري جديد.

والديمقراطية تجلب الحرية للفرد وتسهم في شرعية الدول. وبوصفنا أحد الموقعين على إعلان وارسو: نحو مجتمع الديمقراطيات، تقر كرواتيا إقرارا كاملا بأهمية تعزيز الديمقراطية وتعزيز قبولها باعتبارها قيمة عالمية. وبناء القدرات يمكن أن يقوي الدول من خلال تدعيم المؤسسات التي تكفل سيادة القانون والإنصاف والوصول والحكم المستقر.

وكرواتيا تؤيد تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تشجيع ومؤازرة المؤسسات والممارسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. ونرحب بقرار إنشاء صندوق للديمقراطية، وتعبيرا عن دعمنا لذلك الصندوق، فقد أسهمنا ماليا في إنشائه.

إن منظومة للأمم المتحدة تعمل بكفاءة هي التي يمكنها أن تستجيب للتحديات المعاصرة. ويتطلب ذلك ولايات فعالة للأجهزة الرئيسية. ولكن، هناك تصورات متباينة تماما للدول الأعضاء فيما يتعلق بمبدأ سيادة الدول. وكما رأينا في المفاوضات الأخيرة، فإن هذه التصورات المتباينة تؤثر بشكل مباشر على إمكانية مواءمة الولايات والعلاقات المتداخلة للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة مع حقائق القرن الحادي والعشرين، وأمامنا جميعا عمل كثير بهذا الشأن.

وتؤيد كرواتيا الجهود الرامية إلى إدخال إصلاحات هامة في إدارة الموارد البشرية في الأمانة العامة. ولا يمكن للأمم المتحدة أن يكون لديها أمانة عامة لا تُدار وفقا للمعايير والممارسات المعاصرة. ولنفس هذا السبب، نؤيد اتساقا على مستوى المنظومة في الإدارة والسياسة على حد سواء.

وخلال الأسبوع الماضي، ترددت في هذه القاعة أصداء الكثير من الأفكار المثالية باسم الأمم المتحدة. وعندما نغادر هذه القاعة، ينبغي ألا ننسى المبادئ التي نادينا بها والتعهدات التي قطعناها على أنفسنا. فذلك، ولا شيء سواه، يمكن أن يضمن تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإصلاح الأمم المتحدة. وثقوا بأن جمهورية كرواتيا، من جانبها، ستظل مشاركا بنّاء في هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فاروق قصراوي، وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد قصراوي (الأردن): السيد الرئيس، أود بداية أن أتقدم إليكم بأحر التهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين، وأن أعبر لكم عن ثقتي بأن ما عُهد عنكم من حكمة وكفاءة من شأنهما أن تسهما في إثراء وتركيز مداولات الجمعية. كما أود أن أتقدم بالشكر لسلفكم، معالي السيد جون بينغ، على الجهود الكبيرة التي بذلها خلال الدورة الماضية. وأخص بالشكر السيد كوفي عنان، الأمين العام، على جهوده المتميزة في دفع عملية إصلاح الأمم المتحدة.

اسمحوا لي من على هذا المنبر أن أعبر عن تضامن بلادي مع شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء المحنة التي تعرضت لها بعض المناطق والمدن من جراء إعصار كاترينا، ونقدم التعازي للضحايا، ونعرب عن الأسف لما خلفه من دمار.

إن الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة يقتضي موضوعيا الاعتراف بأن المنظمة قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق العديد من مقاصد ومبادئ ميثاقها. كما أن الموضوعية تقتضي مواجهة حقيقة أن تغييرات جوهرية وملموسة قد أصابت جوهر النظام الدولي وشبكة العلاقات الدولية، الأمر الذي يفرض مراجعة لدور الأمم المتحدة باعتبار ذلك ضرورة دولية حقيقية وملحة. وهذه المراجعة يجب أن تنصب على إعادة تفعيل هذا الدور بشكل شامل كي تتمكن من الاستجابة اللازمة للتحديات التي واكبت التغيرات التي شهدها النظام الدولي.

وميثاق الأمم المتحدة يشكل وثيقة قابلة لمواكبة التطورات الدولية، شريطة توفر الإرادة السياسية للدول الأعضاء لإدخال الإصلاحات الضرورية على عمل الأجهزة الرئيسية في المنظمة بشكل يجعلها قادرة على تلبية طموحات أعضائها، وفي نفس الوقت توفر البيئة والآلية الكفيلتين بضمان التطبيق الأمين لنصوص الميثاق وتنفيذ القرارات الصادرة، خاصة قرارات مجلس الأمن، بدون تمييز.

وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج القمة العالمية لهذا العام، واعتماد الوثيقة الصادرة عنها، ولو أنه كان يمكن

تحقيق المزيد في هذه الوثيقة، وبخاصة فيما يتعلق بتجديد التزام المجتمع الدولي بالأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، يحدونا الأمل أن تشكل الوثيقة بداية طريق التطوير والإصلاح الذي نرغب جميعا في تحقيقه لتبقى الأمم المتحدة ركنا رئيسيا في نظام العلاقات الدولية.

ومع تأكيدنا على مبادئ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإننا نرى أن نصوص الميثاق، إذا ما تم تطبيقها، تستجيب للتحديات الجديدة وغير التقليدية التي تشكل تهديدا محتملا للأمن والسلم الدوليين. ويمكن لمجلس الأمن أن يتعامل مع هذه التحديات بشكل مناسب ووقتي إذا توفرت الإرادة لذلك، دون تجاوز للصلاحيات الممنوحة، طالما تم النظر بجدية في تفعيل آليات عمل المجلس بشكل يجعلها أكثر ديمقراطية وشفافية وتمثيلا. وهذا، بدوره، يتطلب توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة بما يعكس الواقع الدولي والازدياد في عدد أعضاء الأمم المتحدة.

وفي إطار ذلك الإصلاح، لا بد من العمل على تقوية الجمعية العامة وتعزيز دورها المكمل لدور مجلس الأمن في مجال صون الأمن والسلم الدوليين. فدور الجمعية محوري، حيث أنها الجهاز الذي يضم في عضويته جميع الدول الأعضاء، وبالتالي فهي قادرة على التعامل الفعال مع متطلبات تعميق التعاون الدولي المتعدد الأطراف، ووضع السياسات اللازمة لذلك. كما نؤيد تطوير عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناشئة، ونؤكد على الدور الطليعي للمجلس في تنسيق وتوجيه عملية التنمية الدولية، والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تعهدت الدول الأعضاء بالوفاء بها بحلول عام ٢٠١٥.

ومن الأهمية بمكان أن يتم البحث بجدية في آليات التنسيق القائمة مع المنظمات الدولية المعنية بقضايا التنمية وتحرير الاقتصاد والتجارة العالمية، وتخفيف المديونية على الدول النامية، وفق منهجية تساعد في تحقيق التنمية المستدامة، وتضييق الفجوة المتنامية بين الدول المتقدمة والدول النامية. ولا بد أن تواكب هذه المنهجية التنموية التزامات تفي بها الدول الأعضاء إزاء قضايا هامة مثل تعزيز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومكافحة الفساد، وذلك من خلال عملية إصلاح تأخذ في الاعتبار خصوصية كل دولة ثقافيا وحضاريا.

إن مواجهة التحديات القائمة وحل النزاعات يتطلبان منا التأكيد على ضرورة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وإن مكافحة الإرهاب الدولي أولوية، وتحتاج إلى التعاون الوثيق بيننا جميعا على أساس هذه المبادئ. وكذلك مواجهة العدوان على الآخر تتطلب احترام الالتزامات بموجب الميثاق والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. كما أن المحافظة على حقوق الإنسان تتطلب منا العمل على تفعيل آليات حقوق الإنسان وتطوير عملها وإنشاء آليات جديدة، بما فيها إنشاء مجلس لحقوق الإنسان. وفي نفس الإطار، يتطلب منا احترام سيادة القانون التصدي لأخطر الجرائم على المجتمع الدولي. وهنا يبرز الدور الكبير للمحكمة الجنائية الدولية في مواجهة جرائم الحرب والإبادة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. كما يتطلب احترام سيادة القانون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاعات بين الدول واحترام قراراتها وفتاويها.

إن بلادي ملتزمة بنهج الإصلاح والتطوير. وإننا نؤمن بأن النموذج الأمثل للإصلاح هو الذي ينبع من الداخل، ويهدف إلى تعميق حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتوسيع المشاركة الشعبية في صناعة القرار الوطني. والأردن بصدد الإعلان عن برنامج وطني يهدف إلى صياغة منهجية إصلاحية شاملة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعشر سنوات قادمة. ويهدف هذا البرنامج إلى

تعزيز المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار السياسي استنادا إلى ثبات الخيار الديمقراطي.

إن أي إصلاح وتطوير حقيقيين يتأثران سلبا وإيجابا بالحقائق السياسية التي تحكم الإقليم الذي تقع الدولة المعنية في فضائه الجغرافي. ووتيرة الإصلاحات في الأردن والشرق الأوسط ستكون أكثر ثباتا وتقدما إذا وصلت التسوية السياسية المبنية على مرجعيات عملية السلام الدولية وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية إلى مبتغاها في الوصول إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

ويرحب الأردن بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية. ونشدد على أن هذا الانسحاب ليس بديلا لخارطة الطريق، بل يجب أن يكون جزءا منها، وعلى ضرورة أن ينفذ الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني التزاماتهما المتقابلة المنصوص عليها في هذه الخارطة وفي تفاهمات شرم الشيخ الأخيرة. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى المضي قدما في سحب قواتها العسكرية من المدن الفلسطينية التي أعادت احتلالها في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ وأن توقف كافة أشكال النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وندعوها إلى التوقف عن بناء الجدار الفاصل، الذي تقيمه على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإزالة الأجزاء التي تم بناؤها بالفعل على تلك الأراضي وإعادة الأملاك التي تمت مصادرتها والتعويض عن الأضرار المترتبة. إن إقامة هذا الجدار ضمن مساره الحالي تشكل خرقا بيّنا ومستمرا لقواعد القانون الدولي الآمرة، بما فيها حق تقرير المصير، ومبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني. وهذا ما أكدت عليه محكمة العدل الدولية في الفتوى التاريخية التي أصدرتها حول موضوع الجدار الفاصل.

كما نحث على ضرورة دعم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في مساعيها الصادقة للمحافظة على الهدنة والتعامل بحزم مع أية انتهاكات لها ولوقف إطلاق النار. وندعو المجتمع الدولي واللجنة الرباعية الدولية خصوصا إلى تقديم كل مساعدة ودعم ممكنين للسلطة الوطنية الفلسطينية. ونؤكد هنا على أن الاستحقاق الأهم في خارطة الطريق هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيا وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية وعلى أساس حدود ما قبل ٥ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧. كما لا بد من تهيئة الظروف المواتية لاستكمال عملية السلام برمتها، وصولا بها إلى تحقيق السلام العادل والشامل على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل، وإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وعلى أن تؤسس بعد تحقق ذلك علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل وفقا لمبادرة السلام العربية والمرجعيات الدولية لعملية السلام.

إن المملكة الأردنية الهاشمية ترفض الإرهاب بكافة أشكاله وبصرف النظر عن مبرراته. ونحن نقف على الخطوط الأمامية بالقول والفعل معا لاجتثاث هذه الآفة التي يعاني منها المجتمع الدولي ككل، والتي لم تعتق أحدا من شرورها. ويرفض بلدي بذات القدر كل المحاولات غير المنصفة والمشبوهة الساعية إلى ربط هذه الظاهرة الإجرامية بديانة أو ثقافة أو بمنطقة جغرافية معينة. ويقف بكل حزم ضد أية محاولة لربطها بالدين الإسلامي القائم في جوهره وممارساته على الاعتدال والوسطية والتيسير. إن الإسلام كان سباقا إلى ترسيخ مفاهيم حماية حقوق الإنسان وصيانة حياته وكرامته وممتلكاته ويرفض أي مساس بهذه المفاهيم حتى في أوقات الحرب. وفي هذا الصدد، فإن رسالة عمان هدفت إلى إعادة التأكيد على أن الإسلام بمنأى عن أية شبهة من شأنها أن تحاول إيجاد رابط بين تعاليم هذا الدين والتحريض على إيذاء النفس البشرية البريئة.

ويرحب الأردن باعتماد اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي ويؤيد الجهود الرامية إلى اعتماد الاتفاقية الشاملة

لمكافحة الإرهاب، ويدعم مقترح المملكة العربية السعودية لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، الذي اعتمده المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي استضافته المملكة في مطلع العام الحالي.

سيستمر الأردن في دعمه للعراق على تجاوز أزمته وتثبيت الأمن والأمان لهذا البلد الشقيق. إننا نستنكر كل مظاهر وممارسات الإرهاب والتطرف التي تحصد يوميا حياة العشرات من الأبرياء من أبناء هذا الشعب الصابر. وتشدد بلادي على دعوة جميع فئات وأطياف الشعب العراقي إلى التوافق على ثوابت وأساسيات المحافظة على وحدة العراق وحرمة أراضيه وانتمائه العربي وصيانة واحترام التنوع الديني والعرقي والمذهبي فيه، وعلى أساس الالتزام بالخيار الديمقراطي الحر دون إجحاف بحقوق أي من أقلياته. ونؤكد على دعمنا للعملية السياسية في العراق وندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة على توفير الظروف الملائمة لنجاحها، والأمم المتحدة إلى الاستمرار في دورها الهام.

أود أن أتشاطر مع الجمعية الكريمة أحد المواضيع المهمة بالنسبة للأردن، وهو موضوع جفاف البحر الميت واستباق الأزمة البيئية التي ستترتب على جفافه من خلال تنفيذ مشروع قناة البحرين الأحمر والميت. وقد تم الاتفاق مؤخرا بين الأطراف المعنية والمستفيدة من المشروع، وهي الأردن وإسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، على دراسة جدوى إنشاء هذه القناة، ونتطلع إلى استمرار الدعم الدولي لمعالجة المسألة، وتنفيذ المشروع بكافة مراحله في ظل اتفاق الأطراف المعنية.

إن مستقبل الشرق الأوسط مرهون بتأسيس مجتمعات مدنية قوية تنعم بالحياة الكريمة وتستمد توجهاتها من إيمانها القوي بتراثها. وإننا نسعى إلى ذلك على الصعيد الوطني من خلال مشاريع الإصلاح الفاعلة التي بدأنا نجني ثمارها في الأردن. لكن الاستقرار والأمن والسلام وسائل أساسية لخلق المناخ اللازم لهذه المجتمعات، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والتوصل إلى حل عادل وشامل، سيساهمان في تحقيق المستقبل الذي نتطلع إليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فوك دراسكوفيتش، وزير خارجية صربيا والجبل الأسود.

السيد دراسكوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): قبل سبعة أيام، ومن هذه المنصة، حذرت من أن الحالة في كوسوفو وميتوهيا – وهي منطقة صربية تديرها الأمم المتحدة منذ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ – تمثل تهديدا خطيرا لاستقرار البلقان. وتؤيد صربيا والجبل الأسود استنتاج فريق الاتصال الدولي بأنه لن تكون هناك عودة إلى الحالة قبل ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وأود أن أشير إلى أنه، قبل عام ١٩٩٩، أصر النظام في صربيا على الاستقلال الذاتي المحدود لكوسوفو، في حين أصر القادة السياسيون الألبان على استقلال الإقليم. وهذان الموقفان المتعارضان أديا إلى نشوب صراع مسلح، ولاحقا إلى غارات جوية شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي على صربيا والجبل الأسود. وانتهى ذلك الصراع بعد اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي طالب بإنشاء محمية في كوسوفو، لكنه لم يشكك في السلامة الإقليمية لصربيا والجبل الأسود.

إن استنتاج فريق الاتصال بأنه لن تكون هناك عودة إلى الحالة قبل ١٠حزيران/يونيه ١٩٩٩ يتعين أن ينطبق على كلا الجانبين – الصربي والألباني. وبناء على ذلك، يجب ألا يكون هناك حكم ذاتي محدود أو استقلال لكوسوفو. وأظهرت الحكومة في بلغراد، باقتراحها لكوسوفو مركزا

أكبر من الاستقلال الذاتي ولكن أقل من الاستقلال، التزامها التام بالتوصل إلى حل توفيقي. وللأسف، فان ألبان كوسوفو، المهتمين بالاستقلال فقط، لم يتزحزحوا قيد أنملة عن موقفهم لعام ١٩٩٩.

وللأسف، يتعين علي أن أذكر أن المجتمع الدولي يتحمل اللوم جزئيا على الموقف المأساوي الذي تجد فيه أنفسها الأقليات الصربية وغير الألبانية في كوسوفو، فضلا عن التطرف السياسي للأقلية الألبانية والعديد من الجرائم التي تم ارتكابها. بل لم يتم الاقتراب من الوفاء بالمعايير المحددة لكوسوفو. فهل سنتجاهل بالتالي سياسة ''المعايير قبل المركز؟'' ومن ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى الوقت الحاضر، طرد من كوسوفو تقريبا ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من الصرب وأبناء الجبل الأسود، فضلا عن الأتراك والكروات والروما واليهود وغير الألبان الآخرين. وما يقارب ٨٠ في المائة من الإقليم لا يقطنه الآن سوى الألبان. وقتل عدة مئات من الصرب، بمن فيهم العديد من الأطفال. ودمر أو أحرق تقريبا ٤٠ ٠٠٠ من منازل الصرب، فضلا عن ١٥٠ كنيسة وأديرة عمرها قرون. ويعيش الصرب وغير الألبان الآخرون المتبقون في ما يسمي بالجيوب، بدون ضمانات لسلامتهم الشخصية وحرية تنقلهم. ولا يوجد في أوروبا في الوقت الحاضر أي شخص غير محمي على ذلك النحو المفجع.

وبالرغم مما تقدم ذكره، فإننا نأمل أن تبقى في كوسوفو القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة. وبدون وجودها، ستكون مأساة الصرب وغير الألبان الآخرين مأساة كاملة. وينبغي أن ينسب الفضل إلى قوات الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا وغيرها من البلدان في المحافظة على الأديرة المسيحية الصربية التي عينت أو رشحت كمواقع تراثية عالمية دولية من التدمير أو الحرق. ونود أن نشكر الأمم المتحدة وأن نلتمس من قوات الأمم المتحدة أن تبقى في كوسوفو لأطول فترة ممكنة.

ومنذ أشهر دأب المتطرفون الألبان على التهديد صراحة ببدء مذبحة ضد المتبقين من الصرب وأبناء الجبل الأسود وغير الألبان الآخرين – بل وضد قوات الأمم المتحدة – ما لم يعلن الاستقلال. وأعلنت عمليات القتل الأخيرة للشباب الصرب عن بداية ذلك السيناريو. ولا يمكن قبول الإنذارات النهائية والتهديدات بارتكاب الجرائم والأعمال الإرهابية في أي مكان في العالم، بما في ذلك كوسوفو. وآمل أن يوضح ذلك بصورة نهائية وحاسمة للأقلية الألبانية في الإقليم. وتطالب صربيا والجبل الأسود بتوفير مستوى أوروبي لحماية حقوق الإنسان للجماعات القومية في كوسوفو، وبحماية الكنائس والأديرة وبالاعتراف بالمركز الأوروبي لحدود الدولة القائمة مع جمهورية مقدونيا وجمهورية ألبانيا. وأكثر من ذلك أو اقل منه ليس مقبولا، لا في إطار ميثاق الأمم المتحدة ولا بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن منحنا حقوقنا لا يهدد أي حق للأقلية الألبانية. وإنشاء دولة مستقلة في كوسوفو ليس حقا مضمونا، بل هو مطلب متطرف.

ونحن حقا ملتزمون بالكامل بالتوصل إلى حل توافقي، ولكن الحل التوافقي لا يعني أن ينال جانب واحد كل شيء بينما لا ينال الجانب الآخر أي شيء. ونحن نؤيد المصالحة وضمان مستقبل أوروبي مشترك، يعيش فيه الصرب وسكان الجبل الأسود والألبان في حسن جوار وكل منهم أفضل صديق للآخر.

ويعني إنشاء كوسوفو المستقرة والأوروبية استقرار منطقة البلقان الغربية، والعكس صحيح. والخيار واضح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مصطفى عثمان إسماعيل، وزير خارجية جمهورية السودان.

السيد إسماعيل (السودان): سيدي الرئيس، قال تعالى: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة

وجادلهم بالتي هي أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين) (سورة النحل، الآية ١٢٥)

كنت قد أعلنت العام الماضي، ومن هذا المنبر، أن السلام الذي ظل على الدوام هدفا استراتيجيا لحكومة السودان، قد بات على مشارف التحقيق. ويسعدني أن أنقل إلى الجمعية اليوم، ومن ذات المنبر، أن السلام قد أصبح واقعا معاشا بعد التوقيع في مطلع العام الحالي، على اتفاق السلام الشامل الذي اعتمدته المؤسسات الدستورية، وشرعنا على الفور في تنفيذ بنوده وفقا للبرنامج الزمني المتفق عليه.

وما أن شرعنا في مسيرة التنفيذ مع شركائنا في الحركة الشعبية لتحرير السودان، حتى اصطدمنا بواحدة من أقسى الابتلاءات: ألا وهي فاجعة رحيل د. جون قرنق، النائب الأول لرئيس الجمهورية، الذي بفقده، فقدت البلاد شريكا أصيلا في صنع السلام. فلم يكن فقده خسارة للسودان فحسب، بل لكل أفريقيا والشعوب المحبة للسلام. ولكن نيران المصائب هي التي تختبر العزائم، وقد اجتاز الأخوة في الحركة الشعبية تلك الأزمة والاختبار الصعب بكل مسؤولية وجدية، فتجاوزوا هول الصدمة ومرارتها، ومضوا قدما في مسيرة بناء السلام واستدامته.

إن اتفاقية السلام لم تقف عند حدود معالجة الخلاف بين الشمال والجنوب، بل امتدت لتضع إطارا شاملا لحلول منصفة لقضايا الوطن كافة. فقد أرست القواعد لنظام سياسي يعتمد المواطنة أساسا للحقوق والواجبات ويقوم على بسط قيم الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وقسمة السلطة والثروة وفقا لمعايير منصفة من شأنها أن توفر ضمانات السلام الشامل.

وإذ نؤكد الالتزام الكامل باتفاق السلام نصا وروحا، فإننا ندرك عظم المسؤولية المترتبة على تطبيقه، وهي مسؤولية نقبلها ونقبل عليها بإيمان صادق وإرادة قوية. ونحن على يقين تام بأن تحقيق السلام في كل السودان سينعكس إيجابا على الاستقرار الإقليمي ويمكّن السودان من الاضطلاع بدوره الطبيعي في الأسرة الدولية.

إننا وقد شرعنا في التنفيذ الفعلي لاتفاقية السلام، نتطلع إلى عون المجتمع الدولي بالرفع الفوري للقيود والعقوبات الاقتصادية والتجارية، والإعفاء الكامل للديون الخارجية المترتبة على السودان، والوفاء بما قطعته الأسرة الدولية من التزامات في مؤتمر أوسلو. وهي إجراءات من شأنها دعم تنفيذ الاتفاقية وتعزيز جهود التنمية وإعادة الإعمار، ولا بد لي هنا من تجديد الشكر والتقدير للدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم تنفيذ الاتفاق، وبصفة خاصة الذي يقوم به ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بالسودان السيد يان برونك.

إن السلام يظل منقوصا ما لم يستظل بظله أهلنا في دارفور. وسوف نبذل غاية الجهد لتوظيف اتفاقية السلام الشاملة واتفاق المبادئ الذي توصلنا إليه في أبوجا لتحقيق ذلك الهدف. وسنواصل التعاون مع المجتمع الدولي في سبيل تحسين الأوضاع الأمنية والإنسانية، التي شهدت بالفعل تحسنا ملحوظا، غير أن ذلك لا يرضي طموحنا حيث أننا نهدف إلى أن نصل بالأوضاع في دارفور إلى مرحلة الاستقرار الكامل. إن التزام الحكومة بكل الاتفاقيات والترتيبات المتعلقة بوقف إطلاق النار وتحسين الأوضاع الأمنية يتطلب التزاما مماثلا من جانب الحركات المسلحة التي يتوجب عليها أن توافق على وقف فوري لإطلاق النار لكافة تجاوزاتها، وعلى المجتمع الدولي ممارسة الضغط عليها لدفعها إلى التفاوض الجاد وصولا إلى تسوية سلمية للمشكلة.

وتؤكد الحكومة الالتزام الكامل بالتوصل لاتفاق سلام شامل في دارفور في أقرب الآجال. ولدينا خطة للعودة بدارفور لوضعها الطبيعي، وهي خطة تقوم على ثلاث

مسارات، أولها المسار السياسي على صعيد التسوية السياسية لجذور النزاع ومسبباته والتوصل لاتفاق، وثانيها: العمل على تنفيذ برامج العودة الطوعية، وثالثها: برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي إطار ذلك الالتزام، شجعت الحكومة المصالحات القبلية بقيادة زعماء القبائل والقيادات المحلية، وهي تشكل معالجة لجذور الصراع.

إن اهتمام الحكومة بتحسين الأوضاع الأمنية وجهود الحل السلمي، لم يمنعها من توظيف كل طاقاتها من خلال الجهد الذاتي، والشراكة مع المجتمع الدولي، لمعالجة الأوضاع الإنسانية الطارئة ومشكلات النازحين واللاجئين، كما شرعت في تنفيذ الخطط التنموية وبرامج معالجة الصراع على الموارد الذي يمثل أحد الأسباب الرئيسية للمشكلة.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة تتطلع إلى شراكة دولية فاعلة لتنفيذ هذه الخطط الطموحة، ولعل من المناسب بحث إمكانية إنشاء صندوق خاص للتنمية وإعادة التأهيل في دارفور، أسوة بما تم في أوسلو بالنسبة للجنوب.

إن السودان إذ يعبر عن التقدير لجهود المجتمع الدولي، يود الإشادة بالدور النشط للاتحاد الأفريقي، وتطلعنا إلى أن يواصل المجتمع الدولي مؤازرته ودعمه لهذا الدور.

لقد أنجز السودان الدستور الانتقالي الذي دخل حيز النفاذ في التاسع من يوليه ٢٠٠٥ وبموجبه مارس الرئيس ونائباه سلطاتهم وتشكلت حكومة الوحدة الوطنية، وبذلك دخلت البلاد في المرحلة الانتقالية التي سنعمل فيها على تحقيق الاستقرار السياسي وإنجاز المهام الوطنية الكبرى. لقد بدأنا هذه المرحلة بإدارة حوار مسؤول مع كافة التيارات السياسية المعارضة التي أصبحت تمارس نشاطها بكل حرية، كما تضمن الدستور الانتقالي وثيقة لحقوق الإنسان تمثل عهدا بين السودانيين وحكومتهم باحترام حقوقهم وحماية حرياتهم الأساسية. وسنستمر في التعاون مع كل المنظمات الدولية والطوعية لتطوير وترقية حقوق الإنسان في البلاد. وباعتبار أن هذه آخر مرة أخاطبكم فيها بصفتي وزيرا للخارجية حيث تم بالأمس تعيين وزير جديد للخارجية السودانية من قبل الحركة الشعبية، هو الأخ الدكتور لام أكول، فأرجو أن أتقدم لكم ولجميع الزملاء بالشكر والتقدير على التعاون الكبير الذي وجدته منكم أثناء توليي منصب وزير خارجية السودان لعدد من السنوات.

إن القضية الفلسطينية تجسيد لمأساة شعب لا يزال يرزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدره.

إن المجتمع الدولي مطالب بإلزام إسرائيل بوقف ممارساتها غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحملها على تفكيك الجدار العازل، والانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وعلى المجتمع الدولي كذلك التحرك لتحقيق التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية وخارطة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد.

ولا بد من التأكيد هنا بأن السودان، الذي هو طرف في الاتفاقيات الرامية للقضاء على خطر الانتشار النووي، يشدد على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط – هذا الجزء الملتهب من العالم – منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وأن يستقيم ميزان الشرعية والعدالة الدولية هنا، دون استثناء لأي دولة، تحقيقا للأمن والاستقرار، مع التأكيد على حق الدول والشعوب في توظيف الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولا سيما مجالات البحث العلمي. ومن هنا فإن السودان يؤيد حق إيران وجميع الدول في تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية وفق لوائح وقوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الوضع في العراق لا يزال بعيدا عن الاستقرار. ومعاناة الشعب العراقي تتطلب تضافر المجتمع الدولي لمساعدته في تجاوز محنته. وفي هذا المقام فإننا نجدد التأكيد على موقفنا الثابت من ضرورة المحافظة على سيادة ووحدة أراضي العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وإذ نتطلع إلى إرساء دعائم الأمن والاستقرار تمهيدا لعودة الحياة الطبيعية إلى العراق، ندعو المجتمع الدولي للإسهام بصورة عاجلة في إعادة البناء والإعمار ودعم الحكومة الانتقالية وتمكين الشعب العراقي من العيش الكريم على أرضه.

إن الآليات التي أقمناها في إطار الاتحاد الأفريقي تتصدى بكفاءة لمعالجة الصراعات وبناء الاستقرار في القارة الأفريقية الغنية بالموارد والإمكانات البشرية. لقد عقدت أفريقيا العزم لى تسخير هذه الموارد في خدمة الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد).

إن القمة الأولى للمؤتمر الدولي لإقليم البحيرات الكبرى أحيت الآمال بعودة السلام والاستقرار والتنمية إلى الإقليم. وستعقد القمة الثانية في غضون الأشهر القليلة القادمة، ويتوقع أن تتوج باعتماد اتفاق يعكس الرغبة المشتركة لدول الإقليم في بناء مستقبل يضمن السلام والأمن والتنمية في المنطقة. لقد سعدنا بنتائج الاجتماع الذي عقد قبل أيام على هامش القمة وأبدى خلاله شركاؤنا في التنمية الالتزام بتقديم الدعم اللازم لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي حول إقليم البحيرات الكبرى. ولا بد لي في هذا السياق من أن أعرّج على بلد أفريقي هام يجاهد الآن لتجاوز مرارات الحرب والصراع إلى بناء الدولة ألا وهو الصومال الذي يجب أن يحظى بالاهتمام والدعم اللازم من الأسرة الدولية والأمم المتحدة على وجه الخصوص.

منذ انعقاد قمة الألفية الأولى في العام ٢٠٠٠ تحققت بعض المنجزات على مستوى غايات الألفية الثمانية، إلا أن تلك المنجزات لم ترق إلى مستوى الطموح خاصة في القارة الأفريقية التي ما تزال تفتك بها الأمراض ويهددها الفقر والتخلف وتستنزف طاقاتها الديون. ونحن نلتقي بعد خمس سنوات من قمتنا الأولى، لا بد من وقفة جادة نتأمل فيها ما أنجزناه وما نتطلع إلى إنجازه.

إننا نعيش في عالم اضطربت فيه معايير الثروات وأنماط العيش بين بني الإنسان في هذا الكوكب، فأصبح الأغنياء يزدادون غنى، وفي المقابل يزداد الفقراء فقرا وبقدر ما تتسع الفجوة، تستبين معها المفارقات، فتجد دولا متخمة تنفق الملايين من الدولارات لإزالة السمنة، بينما هناك دول معدمة تتطلع للقليل من تلك الأموال لسد رمق الفقر.

وإننا ننتهز هذه الفرصة السانحة لنؤكد مجددا الالتزام بما اتفقنا عليه في إعلان الألفية وتحقيق الأهداف الواردة فيه من أجل حياة أفضل للبشرية جمعاء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السودان بذل جهودا كبيرة في اتجاه تحقيق تلك الأهداف وقد حقق تقدما ملحوظا، خاصة في تخفيض نسبة الفقر ونشر التعليم العام، وذلك على الرغم من ظروف الحصار الجائر والنزاع الطويل في الجنوب. وتقرير السودان المرحلي لعام ٢٠٠٤ يعكس تلك الجهود بصورة واقعية.

وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على أهمية الإلغاء الكامل للديون التي تشكل عقبة كبرى في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية خاصة في أفريقيا، وخاصة في أقل البلدان نموا. إن وضع شروط لإلغاء هذه الديون يدخل في إطار تعويق التنمية. ولا بد من الإشارة كذلك إلى أهمية وفاء الدول المتقدمة النمو بالتزاماتها بشأن تمويل التنمية وفق توافق آراء مونتيري.

إن إقامة شراكة دولية وفق ما جاء في الهدف الثامن من إعلان الألفية أمر ضروري لتحقيق هذه الأهداف. ومن دواعي الأسف الإشارة إلى أن أضعف الحلقات في تنفيذ أهداف الألفية هي الشراكة الدولية التي لن تتحقق إلا بإزالة الفوارق بين مستويات التنمية وتمكين البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، من الاندماج الكامل في الاقتصاد الدولي.

إن فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية، بما فيها الجزاءات الأحادية ضد البلدان النامية، يشكل تعويقا لحرية التجارة والاستثمار. كما تظل مسائل التمويل ونقل التكنولوجيا من ضرورات تحقيق التنمية المستدامة.

إننا نعيش اليوم في عالم تتزايد فيه التحديات والتهديدات بنسق متداخل ومترابط. وقد أيقن المجتمع الدولي بأن التنمية والسلام والأمن تترابط على نحو وثيق. ويكمن التحدي الأكبر الذي يواجهه المجتمع الدولي اليوم في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مع تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال العمل الجماعي المنسق الذي تقوده منظمة دولية قادرة وفعالة.

لقد شارك السودان بشكل نشيط في المشاورات التي جرت حول تفعيل أطر العمل الجماعي وإصلاح منظمة الأمم المتحدة، وأيد الدعوة إلى تأسيس الإصلاح على هدي مقاصد الميثاق وأحكام القانون الدولي.

وأكدنا خلال مخاطبتنا للاجتماع الرفيع المستوى تأييدنا إنشاء جهاز جديد لحقوق الإنسان يعالج كل الإخفاقات التي أقعدت لجنة حقوق الإنسان عن القيام بمهامها على الوجه الأكمل، مثل التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير. ويحرص السودان على أن تُراعى تفاصيل إنشاء الجهاز الجديد معالجة سلبيات الماضي والالتزام بمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء واحترام مبدأ التمثيل الجغرافي العادل وفق نصوص الميثاق.

إننا إذ نستلهم النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، يتوجب علينا أن نترجم إجماعنا الذي تحقق في الاجتماع الرفيع المستوى إلى عمل، وأن نعمل على إنفاذ الموجهات التي صدرت، حتى يتسنى لنا العيش في عالم آمن، في ظل مسؤولية يتشاطرها الجميع.

لا جدال في أننا نرفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله، ونتكاتف جميعا للقضاء عليه. واليوم، يعقد في الخرطوم مؤتمر لمحاربة الإرهاب في شرق أفريقيا. ولكن الذي نرفضه هو محاولات التلبيس والخلط المتعمد بين الإرهاب وكفاح الشعوب من أجل التحرر والاستقلال، والاتجاه الخبيث الرامي إلى ربط الإرهاب بدين معين أو حضارة بذاتها. فالإرهاب داء عالمي ليس قاصرا على دين بعينه أو حضارة بعينها، وإن محاولات خلط المفاهيم هذه من شأنها أن تحدث شرخا في إجماعنا نحو اعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.

إن السودان ظل وسيبقى رسولا بين الدول داعيا لحوار الحضارات وتفاعلها واندماجها بما يخدم البشرية جمعاء، ويرى أن نجاح الحملة الدولية في محاربة الإرهاب ينبغي أن ينبني على هدي ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وفي هذا السياق، يؤيد السودان الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يتوصل إلى تعريف متفق عليه للإرهاب. ولا بد من التأكيد على أن رفض الإرهاب لا يعني غض الطرف عن الأسباب التي تؤدي إلى ارتكابه، إذ يجب معالجة أسباب وأصول هذه الظاهرة لاجتثاثها حتى نضمن لجهودنا النجاح.

ختاما يجدد السودان إيمانه برسالة الأمم المتحدة، والاهتداء بالمبادئ التي يتضمنها الميثاق. ونؤكد الالتزام بالعمل مع المجتمع الدولي للارتقاء بالمنظمة الدولية بما يمكنها من الوفاء بدورها وفقا لولايتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب لوزير خارجية السودان عن أفضل تمنياتي بالنجاح في المستقبل وهو يوشك على مغادرة منصبه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ألسيندا أنطونيو دي ابرو، وزيرة الخارجية والتعاون لجمهورية موزامبيق.

السيدة دي أبرو (موزامبيق) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة الستين. ويسرنا أن نرى أحد أبناء السويد البارزين وصديقا لموزامبيق في سدة رئاسة هذه الهيئة ونود أن نعرب عن ثقتنا بأن مداولاتنا، في ظل قيادتكم القديرة، ستثمر عن نتائج ناجحة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بتحية مستحقة لسلفكم، معالي السيد جان بينغ، على الطريقة الجديرة بالثناء التي أدار بها مداولات الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالأمين العام على رؤياه وقيادته المتواصلتين في جهودنا الجماعية لتحقيق المثل العليا الأساسية للأمم المتحدة، وبخاصة تنفيذ جدول الأعمال الدولي للسلام والتنمية الذي سلط عليه الضوء في تقريره (A/59/2005). وإننا نشجعه على عمله الرائع.

نجتمع هنا اليوم مستلهمين روح العمل معا والرؤيا الجماعية على الطريق الذي ينبغي لنا أن نبذل فيه جهدا حثيثا لمواصلة مسيرتنا بغية تحقيق تطلعاتنا المشتركة، التي تم التأكيد عليها في مداولات الاجتماع العام الرفيع المستوى. ويجب علينا أن ننتهز هذا الزخم لتقوية تعددية الأطراف بصفتها مبدأ هاديا ينبغي أن يعتمد عليه المجتمع الدولي ليواجه بصورة ملائمة تحديات اليوم. ونعتقد أن تشديد الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠) على الأهمية الحيوية لوجود نظام فعال متعدد الأطراف وعزمنا على الوفاء بالالتزامات التي حددناها لأنفسنا سيولدان ويسخران زخما جيدا للأعمال الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نفكر في ما نتوقعه من المنظمة وفي الدور الذي ينبغي أن يضطلع به كل بلد ومنطقة في هذه المساعي الجماعية. وإن ميثاق الأمم المتحدة، باعترافه بشمول الجميع وبما للرجال والنساء والأمم جميعها من حقوق متساوية، إنما يبني على تنوعنا الثقافي وقيمنا التقليدية ليوحدنا حول إنسانيتنا المشتركة. فشلنا في التغلب على مطب الفقر الذي تقع فيه البلدان النامية، فضلا عن التهديد المستمر الذي يفرضه الإرهاب، يدلان على الحاجة إلى نظام دولي أكثر شمولا وديمقراطية يمتثل لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الأمم المتحدة تظل أداة لا غنى عنها لتحقيق تلك الأهداف. وبالتالي، يجب أن تتصدر تقوية المنظمة جدول أعمالنا. وينبغي لنا أن نحسّن أداءها عن طريق إصلاح أجهزتها وهياكلها.

لذلك، يحدونا خالص الأمل في أن يساعد إصلاح الأمم المتحدة في تعزيز العلاقات القوية وروابط التنسيق التعاونية بين جميع أجهزتها الرئيسية، وبخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي أن يهدف إصلاح مجلس الأمن إلى بناء الشفافية والديمقراطية والانفتاح والاتساق فيما يتعلق بكل المناطق الممثلة في المنظمة. وفي هذا الصدد فإن تنامي التزام أفريقيا السياسي ومشاركتها في جدول الأعمال الدولي للسلام والاستقرار يستدعي تمثيلها المعزز في مجلس الأمن.

ويحدونا الأمل في أن تساعدنا لجنة بناء السلام المقترحة مؤخرا في إبقاء الاهتمام الدولي بالبلدان التي تمر بالانتقال من حالات ما بعد انتهاء الصراع إلى الانتعاش والتنمية الطويلة الأمد وفي ضمان دعمها المستمر. وفي الواقع

أن تجربة انتقال موزامبيق من حالة ما بعد انتهاء الصراع إلى الإعمار والتنمية تشهد على الإسهام والأثر القيمين للدعم المتضافر الذي وفرته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لجهود السلام والتنمية.

واعتماد إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية أعطى زخما جديدا لسعينا إلى مكافحة الفقر والتعجيل بالتنمية البشرية وتسهيل الاندماج التدريجي والفعال للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من النتيجة الأقل طموحا لمؤتمر القمة الذي اختتم أعماله مؤخرا فإن الوقت قد حان لإقامة شراكة دولية حقيقية ولإعادة تأكيد إرادتنا السياسية للتنفيذ التام للالتزامات المتفق عليها دوليا.

ونحن بحاجة إلى العمل الدؤوب لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مونتيري. وفي ذلك الصدد فإن وضع تقويم مفصل لتنفيذ الأهداف المتعلقة بتمويل التنمية ضروري لتحقيق الوصول إلى الدعم المالي الإضافي للبلدان النامية. وتحقيقا لهذا الهدف نرحب بالقرار المتخذ من جانب الاتحاد الأوروبي بوضع أهداف جماعية ومحددة ابتغاء التوصل إلى هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يكون متفقا عليه دوليا، للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول ٢٠١٥.

والتنمية المستدامة للبلدان المنخفضة الدخل، بخاصة في أفريقيا، تتوقف على نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر انفتاحا وإنصافا واستنادا إلى القواعد، بالنظر إلى أن التجارة تشكل محركا للنمو والتنمية. وفي هذا الصدد نعتبر اتفاقات الشراكة مثل اتفاق كوتونو وقانون النمو والفرص في أفريقيا خطوات هامة صوب تحقيق بعض الأهداف الإنمائية. ونعتقد اعتقادا قويا أن إكمال جولة الدوحة بحلول ٢٠٠٦ سيساعد على وضع نظام تجاري دولي يتمشى مع الأهداف والسياسات الإنمائية.

وبينما تسعى البلدان النامية جاهدة لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية فإن خدمة الديون تحول كميات كبيرة من مواردها المحدودة على حساب التنمية السياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق نذكر مرة أخرى الدعوات إلى اتخاذ المجتمع الدولي لإجراء أكثر تطرفا وفقا للتوصيات بأن يشمل الإعفاء من الديون الديون المتعددة الأطراف والثنائية وبأن يقلل مقدار الديون وخدمتها بنسبة تبلغ حتى مائة في المائة. وتحقيقا لذلك الهدف نؤيد مواصلة مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتدابير إعفاء أخرى، خصوصا تلك التي تعالج الحاجات الخاصة للبلدان الأفريقية.

وفي هذا الصدد نثني على قرار إلغاء الديون الذي اتخذه وزراء المالية لمجموعة الثماني لمصلحة ١٨ بلدا ناميا، منها موزامبيق. ونشجع مجموعة الثماني وجهات شريكة أخرى في التنمية على مواصلة هذه المبادرات الهامة وعلى معالجة عبء الدين غير المحتمل الواقع على بلدان نامية كثيرة، حتى يمكن استثمار موارد جديدة توخيا لتخفيض الفقر.

وتعكف حكومة جمهورية موزامبيق الآن تماما على تنفيذ برنامجها للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ الذي يضم رؤيتنا للتنمية على أساس الاستمرار والتجديد. ذلك النهج يقوم على تجارب في الماضي وبرامج موضوعة توخيا لتحقيق تنمية ورفاهة سكان موزامبيق. يتطلب استئصال الفقر دينامية ونشاطا جديدين، كما يشار إليه بوضوح في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا والأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك السياق فإن برنامج السنوات الخمس الذي اعتمدناه ركز على التنمية الريفية المتكاملة وتوسيع البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بهدف تخفيض الفقر المدقع عن طريق النهوض بالنمو الاقتصادي السريع والشامل والمستمر وتوفير فرص العمل. والبرنامج، بتناوله للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يسعى على نحو رئيسي إلى تقليل

الاختلالات الإقليمية وإلى توسيع نطاق توفير الخدمات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم والوصول إلى الكهرباء والمياه الصالحة للشرب. ويولي البرنامج أيضا الاهتمام لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وأمراض معدية أخرى، وأيضا إلى الحاجات الخاصة للشباب من ناحية التدريب والعمالة والإسكان.

وعن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية كبيرة سليمة من أجل التنمية سجلنا معدلات نمو اقتصادي بلغ متوسطها ٧,٥ في المائة سنويا من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥. وهبطت مستويات الفقر هبوطا كبيرا، من ٦٩,٥ في المائة في ١٩٩٧ إلى ٥٤ في المائة في ٢٠٠٣. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل تركيزنا على استراتيجيتنا لاستئصال الفقر المملوكة وطنيا. تلك الإستراتيجية لم تعمم مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية وتكيفها مع واقعنا الخاص بنا فحسب ولكنها جسدت أيضا استراتيجية إنمائية ذات توجه إلى الفقراء وتركيز على الناس.

إن توطيد السلام والديمقراطية والوحدة الوطنية لا تزال تتصدر جدول أعمالنا الوطني، إذ ندرك أن السلام والاستقرار لا بد من توفرهما لتأمين التنمية المستدامة في بلدنا.

ونواصل بناء الثقة بالنفس في أفريقيا. تعول القارة على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتعزيز روح الملكية لدى القادة الأفارقة، مما يفضي إلى تغيرات كبيرة في تنميتنا. وتقيد ٢٨ بلدا حتى الآن بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران قد قوى مصداقية الدول المشاركة، بالنظر إلى أنها تضمن أن سياساتها وممارساتها تمتثل لما هو متفق عليه من القيم والقوانين والمعايير السياسية والاقتصادية والمتعلقة بإدارة الشركات.

إننا نرى أمثلة طيبة على حل الصراعات في أفريقيا. بيد أن الصراعات لا تزال تسبب معاناة بشرية لا تطاق، تحرم عددا كبيرا من إخوتنا الأفارقة من حقهم غير القابل للتصرف فيه في العيش بكرامة. إننا نثني على جهود الأمين العام والمجتمع الدولي عموما من أجل التصدي للأزمات الإنسانية والأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية فإننا نحث الأطراف المعنية على العمل مع الأمين العام ابتغاء إيجاد حل سياسي للصراع الطويل في ذلك البلد.

ونحن نتابع باهتمام كبير التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. ونواصل الاعتقاد بأن حلا دائما لقضية فلسطين – التي هي صميم الصراع في المنطقة – يجب أن يكون وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ويجب أن يعترف اعترافا تاما بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ونرحب بالقرار بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب في وقت لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠٠٦، لأن ذلك سيشكل جهدا آخر لتعزيز تصميم المجتمع الدولي على مواجهة التحدي المتمثل في إزالة آفة الإرهاب. ونود بالمثل أن نؤكد على أهمية الاتفاقات الإقليمية والإعلانات المتعلقة بمكافحة وإزالة الإرهاب في كل أشكاله بوصف ذلك أداة تعزز التعاون فيما بين الدول الأعضاء وتوفر منهاجا للتنفيذ الفعال للصكوك القانونية الدولية المعنية بقمع الإرهاب.

ونؤيد الدعوات إلى إنشاء آلية للتحقق الشفاف يمكنها أن تساعد في منع استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية. وفي ذلك الصدد نشاطر الرأي في أن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن يكون لها الحق، بدون تمييز وبينما تقوم بمسؤولياتها عن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، في

استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأيضا في إجراء البحث في مجال التكنولوجيا النووية وفقا لمواد المعاهدة.

ونود أن نختتم بإعادة التأكيد على التزام موزامبيق بالمبادئ والأغراض الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وأيضا اعتقادنا بأن عملية إصلاح الأمم المتحدة ستعزز المنظمة ابتغاء تقديم المساعدة الأكبر والأفضل لجميع الدول الأعضاء، وبخاصة فيما يتعلق بتلبية الحاجات الخاصة في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شو سو هون، نائب وزير الخارجية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد شو سو هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية، وقدم الوفد النص بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهنئة، بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بانتخابكم لرئاسة الدورة الستين للجمعية العامة. وأود كذلك أن أهنئ سلفكم، السيد جان بينغ، وزير خارجية جمهورية غابون، بعمله الجدير بالثناء كرئيس للدورة السابقة. ونتطلع إلى نجاح الدورة الحالية. وأعرب عن التقدير أيضا للأمين العام كوفي عنان على جهوده التي لا تكل، الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وجعل تعددية الأطراف تتمحور حول الأمم المتحدة تمشيا مع متطلبات الحالة المتغيرة الراهنة.

قبل خمس سنوات، عندما اعتمدت قمة الأمم المتحدة للألفية إعلانها بشأن السلام، والقضاء على الفقر، واحترام حقوق الإنسان، كانت البشرية يحدوها الأمل الصادق في أن يتوطد السلام والرخاء في ربوع العالم مع مطلع القرن الجديد. ولكن بالرغم من ذلك الإعلان ومن تطلعات البشرية، فإن العالم اليوم ينجر أكثر فأكثر إلى دوامة عدم الاستقرار والخوف بسبب التفرد والاستبداد الذي تمارسه الدولة العظمى. ففي جانب من العالم، يستمر تعاظم الأصوات التواقة إلى السلام والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وفي الجانب الآخر يستمر ارتكاب عمليات استفزازية، كالغزو العسكري، والتهديد بهجوم نووي استباقي، ضد دول ذات سيادة.

وفي منطقة شمال شرق آسيا وحدها، وشبه الجزيرة الكورية في مركزها، تستمر المحاولات العسكرية المغامرة دون هوادة، مما يؤدي إلى تفاقم حدة التوتر، الأمر الذي يحدثه أيضا تعزيز التحالفات العسكرية الاستراتيجية، وإدخال كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة المعقدة والمعدات الخاصة بالعمليات، وإنشاء أنظمة الدفاع الصاروخية، وإجراء التمارين التدريبية العسكرية لشن الهجمات الاستباقية بطريقة أولكي فوكس لينس – ٥.

إن الحالة الراهنة تزداد توترا بسبب أعمال التعسف التي تقوم بها القوى الانفرادية. ويتطلب ذلك بإلحاح أن تقوم الدول الأعضاء ببذل جهد مشترك لتحقيق تعددية الأطراف التي تتمحور حول الأمم المتحدة على أساس احترام مبادئ السيادة، والمساواة، والسلامة الإقليمية، والمنفعة المشتركة.

وكما هو معروف جيدا، فإن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية مرتبطان بشكل مباشر بالسلام والأمن في شمال شرق آسيا وبقية العالم. وكما شهدنا في السنوات الأخيرة، أصبحت الحالة في شبه الجزيرة الكورية مرة أخرى جزءا من الحلقة المفرغة المتمثلة في التقلب بين التوتر والوفاق التي تمنع إحلال السلام والاستقرار الدائمين. والسبب الرئيسي لذلك يكمن في الانقسام المفروض علينا من جانب القوى الأجنبية والسياسة العدوانية المتطرفة للدولة العظمى ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن سياسة سونغون جونغشي التي تتبعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – وتعني إعطاء الأولوية للشؤون العسكرية – ترمي بشكل رئيسي إلى مواجهة محاولات

الولايات المتحدة لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تمثل تهديدا حقيقيا. وسياسة سونغون التي يديرها الجنرال كيم جونغ إيل الموقر هي الضمانة الأساسية لسيادتنا من التهديد الدائم من جانب الولايات المتحدة ولمنع نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية، مما يضمن السلام والأمن في شمال شرق آسيا.

وفي هذا العام، احتفلت كوريا الشمالية والجنوبية معا، على نحو هام، بإحياء الذكرى الخامسة لإعلان ١٥ حزيران/يونيه المشترك بين الشمال والجنوب، وكذلك بالذكرى الستين لتحرير كوريا، مما هيأ مرحلة جديدة لنيل الوحدة الوطنية الشاملة وتحقيق قضية إعادة التوحيد الوطني بصورة مستقلة وسلمية، وكان موضوع الاحتفال "أمتنا ذاتها". إن حكومة جمهوريتنا ستبذل أيضا كل جهد ممكن في المستقبل لتحقيق إعادة التوحيد الوطني المستقل في أقرب وقت ممكن، ولتحقيق السلام الدائم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، والازدهار المشترك للأمة من خلال التنفيذ الكامل لإعلان ١٥ حزيران/يونيه المشترك بين الشمال والجنوب.

ومن أجل تيسير فهم أفضل لدى الدول الأعضاء، وتقديم إسهام إيجابي في عمل الدورة الحالية، أود أن أشير إلى الموقف المبدئي والجهود المخلصة لجمهوريتنا من أجل إيجاد حل منصف للقضية النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

إن حكومة جمهوريتنا ما فتئت تلتزم بموقفها بوجوب التعامل مع القضية النووية بصورة سلمية ومن خلال الحوار والمفاوضات. وكما يعلم الجميع، فإن القضية النووية هي نتيجة مباشرة للسياسة العدوانية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال أكثر من نصف قرن. ولأن الولايات المتحدة مدفوعة بعدوانية شديدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذهبت إلى حد تعيينها جزءا من ''محور الشر''، وجعلت منها هدفا محتملا لضربات نووية استباقية، مما جعلها تشكل تهديدا لأمننا، فقد اضطر بلدنا إلى حيازة ردع نووي للدفاع عن النفس كوسيلة لحماية كرامتنا وسيادتنا الوطنية. وفي ظل ظروف تقف فيها الولايات المتحدة، الدولة العظمى الوحيدة في العالم، موقف ازدراء لنا وتهدد باستخدام الأسلحة النووية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – البلد الصغير بأرضه وسكانه – لا تملك بديلا عن حيازة وسائل قوية ومشروعة للدفاع عن النفس.

وكما أوضحنا مرارا وتكرارا، فإن الهدف النهائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالمسألة النووية هو نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. إن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية هو ما دعا إليه الرئيس كيم إل سونغ، القائد الأب لشعبنا. وإعلان ١٩٩٢ المشترك بين الشمال والجنوب بشأن نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، والاتفاق الإطاري لعام ١٩٩٤ بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هما دلالتان على الإرادة السياسية المستمرة لحكومة جمهوريتنا لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية بكل الوسائل.

وأثناء الدورة الرابعة الأخيرة من المحادثات السداسية في بيجين، توجهنا إلى المناقشات بجدية ورحابة صدر، وبموقف مبدئي منصف وواضح لتحقيق الهدف النهائي الثابت المتمثل في جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية بكل ثمن، مما مكن المحادثات من الوصول إلى اتفاق مبادئ لهذا الغرض في إطار واسع للتغلب على التحديات. وقد عكس البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الموقف المبدئي من حل المسألة النووية. ومن ناحية أخرى، فإنه يحدد بوضوح التزامات الولايات المتحدة وكوريا

الجنوبية كطرفين مسؤولين عن نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية بأسرها.

وكما أوضحنا أكثر من مرة، لن تكون هناك حاجة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأن تبقي على سلاح نووي واحد إذا جرى تطبيع العلاقات بين بلدنا والولايات المتحدة، وتم بناء الثقة المتبادلة، ولم تعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحت التهديد النووي من جانب الولايات المتحدة. والأمر الضروري بشكل أساسي في هذه المرحلة هو أن تقوم الولايات المتحدة بتزويد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمفاعلات الماء الخفيف في أسرع وقت ممكن كدليل على اعترافها بحق بلدنا في الأنشطة النووية السلمية.

وسنراقب عن كثب كيف تتصرف الولايات المتحدة بالفعل أثناء مرحلة ''العمل مقابل العمل''. إن حكومة بلدنا ستستمر بالتحلي بالصبر وستفعل كل ما في وسعها لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

وإذا كان للأمم المتحدة أن تفي برسالتها لضمان السلام والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فينبغي إصلاحها وفقا لمطالب القرن الجديد. وذاك هو الرأي الذي يجمع عليه المجتمع الدولي.

ومن المهم، في هذا الصدد، أن نأخذ بنهج متعدد الأطراف يرتكز على الأمم المتحدة، ويتسق مع مقاصد ومبادئ الميثاق. ولهذا الغرض، ينبغي بذل جهود حتى نمنع النزعة الانفرادية والاستبدادية التي تفضي إلى انتهاكات للميثاق والقانون الدولي، وحتى نضمن الإبقاء على مركزية وظائف الأمم المتحدة ودورها في معالجة القضايا الدولية الكبرى.

وينبغي فض المنازعات سلميا، من خلال الحوار والتفاوض. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون هناك مبرر لاستعمال القوة من جانب واحد. وأفعال مثل إعطاء الإذن لبلدان معنية بشن هجمات وقائية تحت ذريعة منع نشوب الصراعات، لا يجوز النظر إليها باعتبارها تعزيزا لنظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة، وبالتالي ينبغي رفضها لكونها محاولات خطرة لتجاهل مبدأي عدم التدخل في شؤون الغير الداخلية وكذلك احترام السيادة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

ثانيا، ينبغي معالجة جميع القضايا الدولية المهمة بتراهة وتعقل، ولمصلحة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. ولا ينبغي السماح بأن تسيطر عليها أو تتعامل معها القوة العظمى أو حفنة من البلدان القوية. وفي هذا السياق، ما برحنا ثابتين في إصرارنا على وضع نظام يفوض الجمعية العامة في استعراض وإقرار قرارات مجلس الأمن التي تتعلق بالجزاءات واستعمال القوة، والتي يمكن أن تؤثر على السلام والأمن الدوليين.

وينبغي إصلاح مجلس الأمن على أساس مبدأ ضمان التمثيل الكامل للبلدان غير المنحازة والبلدان النامية، التي تشكل الأغلبية العظمى للدول الأعضاء. ولا يجوز أن نتسامح إطلاقا في منح العضوية الدائمة لليابان التي ترفض الاعتراف بجرائمها السابقة في حق بلدان أخرى. مما يحرّف تاريخها الحافل بالعدوان، ويقود الوضع الإقليمي إلى حافة المجابهة.

وينبغي أن يكون إصلاح جهاز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وفقا لمطالب أغلبية البلدان. ولدى إصلاح ذلك الجهاز، ينبغي أن تنظر المنظمة في جعل مهمته الأكثر إلحاحا وهدفه الأعلى، وضع نهاية للتعدي على السيادة الوطنية، وتسييس حقوق الإنسان، وتطبيق المعايير المزدوجة، والانتقائية، وكلها تمثل أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في الوقت الحالي. وعلى غرار إصلاح مجلس الأمن، ينبغي تنفيذ هذا الإصلاح على أساس مبدأ كفالة التمثيل الكامل للبلدان

غير المنحازة والبلدان النامية التي تشكل الأغلبية الساحقة لعضوية الأمم المتحدة.

أما إذا تم تجاهل هذا المبدأ فسيظل إصلاح جهاز حقوق الإنسان مجرد كلام أجوف. والأسوأ من ذلك، أنه إذا كان الغرض من إنشاء مجلس حقوق الإنسان إضفاء الشرعية على جبروت حفنة من الدول بحجة حماية حقوق الإنسان، فإن النقاش في حد ذاته لن يكون له مغزى على الإطلاق.

وستواصل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الإسهام بنشاط في جهود الدول الأعضاء لبناء عالم جديد، سلمي ومزدهر، بمواصلة تعزيز علاقاتها الودية والتعاونية مع جميع البلدان التي تحترم سيادتنا الوطنية وفقا لمُثُل الاستقلال والسلام والصداقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ناصر القدوة، رئيس وفد فلسطين المراقب.

السيد القدوة (فلسطين): على غير رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي قال لكم قبل بضعة أيام إنه أتى إلى الأمم المتحدة من القدس، فإنني – ابن أهل البلاد الأصليين – لم أستطع أن أفعل ذلك، لأن القدس الشرقية – عاصمة فلسطين – ما زالت ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي، على الرغم من العديد من قرارات الأمم المتحدة حولها. هذا الوضع المختل للمدينة المقدسة للديانات السماوية الثلاث، مؤشر واضح إلى أننا في الشرق الأوسط – وللأسف الشديد – ما زلنا بعيدين عن السلام. فقط عندما تعود القدس الشرقية إلى أهلها، فقط عندما يتم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة وتنفيذها، عندما يتمكن قادة البلدين كليهما من الحضور بحرية من القدس، عندها فقط نكون قد حققنا السلام الذي طال انتظاره.

الآن، نحن أمام تطور هام قد يشكل بداية الطريق لتحقيق السلام. لقد أكملت إسرائيل، قوة الاحتلال، خطتها لفك الارتباط من قطاع غزة، حيث تم سحب المستعمرين وإزالة المستعمرات من هناك، وتمت مغادرة القوات الإسرائيلية من داخل القطاع. وفي شمال الضفة الغربية، تم أيضا سحب مستعمرين وإزالة أربع مستعمرات.

إن إنهاء الاستعمار الاستيطاني لجزء من أرضنا، مهما يكن صغيرا، هو تطور هام كأهمية مغادرة قوات الاحتلال من داخل ذلك الجزء. إنه تطور هام حدث أساسا بفضل صمود شعبنا، وبفضل الإدراك المتزايد، محليا وعالميا، لاستحالة استمرار الوضع على ما كان عليه. إننا ندرك أن تنفيذ فك الارتباط كان بحاجة إلى جرأة سياسية. ولكننا ندرك أيضا أن الأهم من فك الارتباط في حد ذاته، هو كيفية حدوثه، والسياق الذي يأتي فيه، والخطوات التي تليه. كل هذا سيحدد ما إذا كان فك الارتباط خطوة ستأخذنا خطوات إضافية باتجاه التسوية الشاملة والسلام، أم خطوة فرضها الواقع، وتستهدف تسهيل الاستمرار في احتلال واستعمار الضفة الغربية، وعرقلة التسوية.

من جانبنا، نحن تعاملنا مع الأمور بإيجابية وقمنا بجهود كبيرة من أجل الاستعداد لتحمل مسؤولياتنا، وتنسيق الخطوات مع الجانب الإسرائيلي، وضمان أجواء سلمية وآمنة خلال التنفيذ. وقد حققنا بالفعل نتائج معقولة في كل ذلك. وعلى الرغم من هذا، بقيت الطبيعة الأساسية للخطة كما هي: أحادية الجانب، لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح والمواقف الفلسطينية.

لقد تركت إسرائيل، قوة الاحتلال، قطاع غزة مدمرا بالكامل. دمرت إسرائيل عبر السنين البنية التحتية، والإمكانيات الاقتصادية، والنسيج الاجتماعي، والأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية. ومع مغادرتها للمناطق التي كانت

تحت سيطرة المستعمرات التي أقامتها هناك، قامت أيضا بتدميرها بشكل شبه كامل، مخلفة أكواما من الركام تشكل بحد ذاتها مشكلة خطيرة، اقتصاديا وبيئيا ونفسيا. ولكي تضيف إسرائيل مشكلة أخرى، تركت وراءها دون هدم ما تسميه بيوت العبادة التي ما كان يجب أن تكون أصلا، ودون أن تراعي التزامها القانوني بإعادة الأرض إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال.

إلى جانب كل ذلك، فإن قطاع غزة بعد فك الارتباط سيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية – السيطرة الفعلية على الأجواء وعلى المياه الإقليمية وعلى حدوده، مما يجعلها تتحكم في حركة الخروج والدخول للأفراد والبضائع. على هذا الأساس، وعلى أساس مبدأ وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة، وسلامتها الإقليمية، فإن احتلال إسرائيل لقطاع غزة لم ينته، وإن المركز القانوني للقطاع لم يتغير، وسيبقى جزءا من الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية.

وبشكل عام، شكّل احتلال إسرائيل لقطاع غزة واستعمارها له واحدة من أبشع المظالم التي شهدها التاريخ المعاصر. ويجب أن يكون واضحا، بالإضافة إلى هذا، أن قطاع غزة الذي تبلغ مساحته حوالي ٦ في المائة فقط من مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي هو الأكثر ازدحاما في العالم، لا يمكن أن يشكل حالة اقتصادية أو سياسية مستدامة، بمعزل عن الضفة الغربية، أي بدون ربط دائم وحرية حركة، وبدون تطورات سياسية عملية مماثلة هناك.

ما تقوم به إسرائيل في الضفة الغربية، خاصة في القدس الشرقية، يجب أن يجعلنا أكثر تشاؤما. لقد استمرت إسرائيل في بناء الجدار على الرغم من الفتوى القانونية غير المسبوقة لمحكمة العدل الدولية، وقرار الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، في هذا المجال. على مرأى ومسمع منكم جميعا، استمرت في هذا العمل الإجرامي الكبير، الذي يستولي على الأرض، ويحاول ضمها بحكم الأمر الواقع، والذي يُدمر معيشة عشرات الآلاف من الفلسطينيين، ويفرض على شعبنا العزل، ويفرض عليهم حياة مختلفة وواقعا سياسيا غير مقبول. استمرت إسرائيل قوة الاحتلال أيضا بإنشاء وتوسيع المستعمرات، بل وخرجت علينا بما يُسمى بخطة E1، التي تستهدف الاستيلاء التام على القدس الشرقية وربطها بالمستعمرة التي تُسمى معاليه أدوميم، وتقسيم الضفة الغربية تماما إلى قسمين. كل ذلك – باختصار – ليس فقط غير قانوني، وليس فقط غير إنساني، وإنما هو أيضا يقضي على أية آمال للتسوية والسلام على أساس حل الدولتين. هكذا فإن المهمة المركزية المطروحة علينا، على المجتمع الدولي، إذا ما أردنا إنقاذ مستقبل الشرق الأوسط، وإبقاء آفاق السلام قائمة، هي فرض وقف حقيقي وكامل لكل الأنشطة الاستيطانية ولبناء الجدار؛ وفرض احترام القانون والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. هذه هي المهمة المركزية سواء أكان هناك تقدم سياسي أم لم يكن. ويجب إنجاز هذه المهمة.

إلى جانب ذلك، كيف يمكن لنا إذا معالجة الوضع والتقدم إلى الأمام؟ يجب أولا إيجاد حلول سريعة للمسائل العالقة حول قطاع غزة، بما في ذلك، أولا، معبر رفح، والمطار، والميناء، وإخراج الرُكام من القطاع، والربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه أمور إذا تمكنا من إنجازها يمكن أن نُغيِّر من الواقع المعيشي للفلسطينيين هناك.

ويجب، ثانيا، تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ، خاصة الانسحابات من المدن باتجاه مواقع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وكذلك إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين. هذه أمور يمكن أن تخلق واقعا مختلفا وتبدأ في إعادة الثقة بين الجانبين.

يجب، ثالثا، وبالتوازي مع ما سبق، العودة إلى المفاوضات والبدء السريع في تنفيذ خارطة الطريق، وهو الأصل في الحركة السياسية، والطريق إلى حل الصراع. من جانبنا، نحن مستعدون لذلك، ومستعدون للبدء فورا في مفاوضات الحل النهائي، كما دعا الرئيس عباس في كلمته قبل بضعة أيام. نحن نأمل أن تقوم اللجنة الرباعية بالدفع بقوة باتجاه تنفيذ هذه المهام، ونأمل أيضا أن يقوم المجتمع الدولي عموما، ممثلا بالأمم المتحدة، بتقديم الدعم اللازم في هذا المجال.

من الهام أن نؤكد هنا أهمية الدعم الدولي، المقدم إلى الشعب الفلسطيني وإلى السلطة الفلسطينية. ونحن هنا نود أن نشكر كل الدول المانحة؛ ونُقدر لها إسهاماتها الهامة والكبيرة. وفي هذا المجال، نود أيضا أن نُعبر عن تقديرنا للدور الذي قام به السيد ولفنسون وفريقه لتوفير البرنامج الملائم لمساعدة قطاع غزة بشكل سريع، ولكن أيضا لتحقيق التقدم الاقتصادي لجميع الأرض الفلسطينية المحتلة. هنا تبرز الأهمية الكبرى لمبادرة مجموعة الدول الثماني، التي نأمل في أن تحوز على دعم جميع الدول المانحة.

إننا نتطلع على حياة كريمة كغيرنا من شعوب الأرض، نتطلع إلى إنجاز حق تقرير المصير والاستقلال الوطني، نتطلع إلى بناء مؤسساتنا وإلى الديمقراطية طريقة للحياة، وأسلوبا للحكم؛ إننا نتطلع إلى السلام القائم على أساس دولتين فلسطين وإسرائيل، وفقا لخط الهدنة لعام ١٩٤٩، وعلى حل عادل ومتفق عليه للاجئين الفلسطينيين، وفقا للقرار ١٩٤ (د - ٣).

لقد عملنا بجدية، من أجل الخروج من حالة الهجمات العسكرية والهجمات المضادة، فأجرينا حوارا وطنيا قاد إلى إعلان التهدئة من جانب واحد. وما زالت التهدئة مستمرة حتى هذا اليوم. على الرغم من العراقيل والاستفزازات الإسرائيلية. لقد قاد ذلك إلى تحسين في المناخ العام؛ وهو الأمر الذي يجب أن يعمل الجانبان على تطويره. نحن، من جانبنا، سنستمر في حوارنا الوطني لتطوير الموقف باتجاه وقف دائم ومتبادل لإطلاق النار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مع تأكيد حق الشعب الفلسطيني من حيث المبدأ في مقاومة الاحتلال والدفاع عن النفس. علينا أيضا التوصل إلى التزام جميع المجموعات بالتوقف النهائي عن استهداف المدنيين في إسرائيل، وهو أمر أدنّاه مرارا واعتبرناه ضارا بمصالحنا الوطنية.

من ناحية أخرى، سنستمر في العمل على فرض القانون والنظام، وتعزيز نظامنا السياسي، على أساس ديمقراطي حقيقي، بما في ذلك التعددية السياسية والانتخابات على كافة المستويات، بما في ذلك البلدية والتشريعية. وعلى إسرائيل أن تتوقف عن محاولات تخريب هذه الانتخابات والتدخل فيها. سنستمر أيضا في استكمال مؤسساتنا الوطنية في المجالات المختلفة وفي محاولة إعادة بناء اقتصادنا الفلسطيني، وتحسين الظروف المعيشية. ويجب أن نفعل ذلك بشكل شمولي في كل أراضينا المحتلة، بما في ذلك - بطبيعة الحال - قطاع غزة، الأكثر تدميرا. سنعمل على كل ذلك بكل طاقاتنا مع إدراكنا أن هذه المهام تُشكل مهام مرحلة ما بعد حل الصراع، وأنه لم يسبق لأي شعب آخر تنفيذها وهو ما زال يرزح تحت الاحتلال. النجاحات ستكون حتما محدودة، نظرا إلى تحكم إسرائيل، قوة الاحتلال، بمعظم نواحي الحياة. ويبقى التقدم في كل ذلك مرتبطا بشكل مباشر وعضوي بإحراز تقدم حقيقي في حل الصراع، والتوصل إلى تسوية شاملة بين الطرفين.

يبدو أن إسرائيل وبعض أصدقائها يشعرون الآن أنهم نجحوا في فرض الكثير من الأمور غير القانونية على أرض الواقع وفي خلق بعض الضبابية حول بعض جوانب النزاع. وهم يشعرون أنه ربما آن الأوان لمحاولة تقويض الأساس

القانوني للقضية الفلسطينية، وتقويض الشرعية الدولية في هذا المجال، ومحاولة تحييد الأمم المتحدة، ولو جزئيا. نحن نؤمن بالمقابل أن الأمور التي بُنيت بشكل غير قانوني لن تستمر. ونؤكد أن الحقائق واضحة وعنيدة. وأن العدل والقانون سينتصران في النهاية على القوة. وأن الأمم المتحدة، التي تُجسد المجتمع الدولي، لن تتخلى عن مسؤولياتها ولن تتراجع أمام استمرار انتهاك قراراتها. نحن نتمنى أن يبدأ المسؤولون الإسرائيليون في التفكير جديا في تغيير سياساتهم ومواقفهم بدلا من السعي إلى تسويق هذه السياسات والمواقف في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية، وأن يعلنوا احترامهم لقرارات الأمم المتحدة واستعدادهم لتنفيذها بدلا من لوم الأمم المتحدة على هذه القرارات. وهذا سيكون بداية الحل وبداية التسوية السلمية الدائمة التي يجب أن تستند إلى القانون وإلى الشرعية وإلى قرارات الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.